مجلة الخليج للتاريخ والآثار

The Gulf Journal For History and Archaeology

دورية محكمة تصدر عن جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



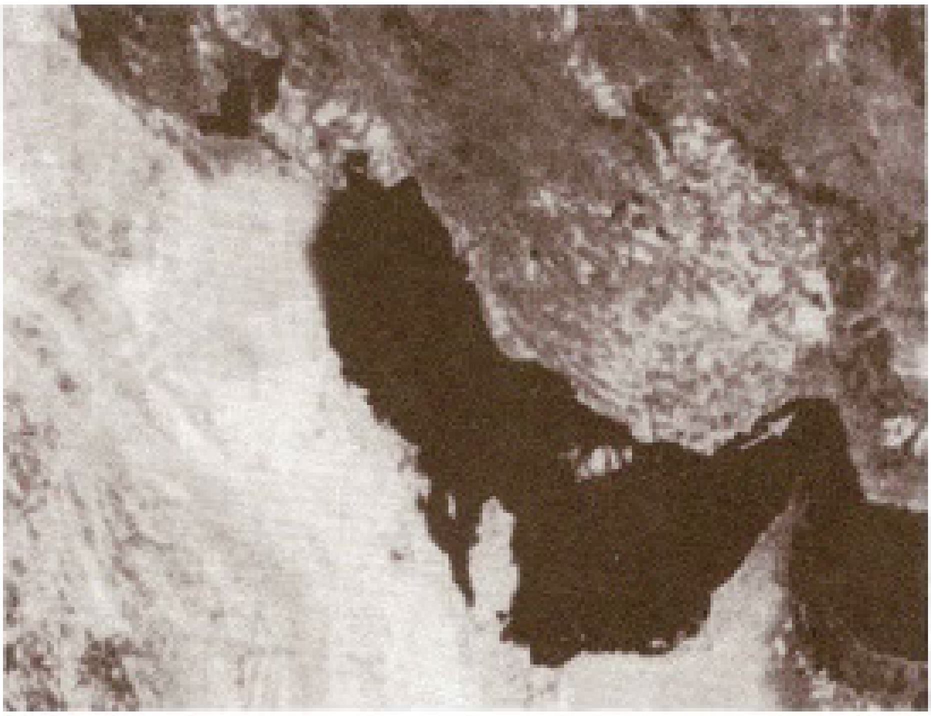
العدد الأول

2005

مجلة الخليج للتاريخ والآثار

The Gulf Journal For History and Archaeology

دورية محكمة تصدر عن جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



العدد الأول

2005

رقم الإيداع : ٢٦/١١٨٦ بتاريخ ٢/٢/١٤٢٦هـ
ردمد : ٢٣١٤-١٦٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة الخليج للتاريخ والآثار

سياسة النشر في المجلة

تعنى بصفة رئيسية بالبحوث التاريخية والآثارية بمنطقة الخليج العربي، ويشار الى ذلك في مكان ما من المجلة، وتقبل الابحاث التاريخية والآثارية الاخرى المتميزة دون الإخلال بما ذكر آنفا.

وتصدر «مجلة الخليج للتاريخ والآثار» سنوية بصفة مرحلية، ويستهدف أن تتدرج في صدورها إلى «نصف سنوية» ثم إلى «فصلية».

شروط النشر

١. أن يكون البحث في اختصاص المجلة.

٢. أن يكون البحث ملتزما بالضوابط العلمية المتعارف عليها من حيث التوثيق، وتكون الإحالات في آخر البحث.

٣. أن يكون البحث في حدود ٣٥ صفحة (A4)، ولا يقل عن ١٥ صفحة.

٤. يرفق بالبحث ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانجليزية بحدود مائتي كلمة لكل منهما.

٥. أن يخضع البحث لمحكمين اثنين أو أكثر.

٦. أن يقدم البحث في نسختين مطبوعتين مع قرص مرن أو قرص ممغنط.

٧. تقبل المجلة تحقيق المخطوطات ذات القيمة العلمية التي تتوفر فيها الجدة والأصالة.

٨. لا تقبل المجلة الأجزاء المستلة من رسائل الدكتوراه او الماجستير او أجزاء من كتاب سبق نشره.

٩. تتحمل الجمعية نفقات سفر أعضاء هيئة التحرير وإقامتهم خلال اجتماعاتهم الدورية.

أحكام عامة

١. يقوم رئيس هيئة التحرير بالاتصال ببعض الجهات العلمية في دول مجلس التعاون من أجل أن تتحمل كل واحدة منها تكاليف طباعة عدد من أعداد المجلة مساعدة منها للجمعية.

٢. يكون مقر المجلة في البلد الذي يقيم فيه رئيس التحرير.

٣. تذكر قيمة الاشتراك على غلاف المجلة.

٤. يكون توزيع المجلة عن طريق البيع والاشتراك والتبادل والإهداء.

٥. يتم الاتفاق مع شركة توزيع لتتولى توزيعها.

٦. تدخل إيرادات الاشتراكات وبيع المجلة إلى ميزانية الجمعية.

٧. يقتصر إهداء المجلة على الأفراد الذين قدموا خدمات للجمعية.

٨. الكتابة في المجلة مفتوحة لأعضاء الجمعية ولغيرهم من المتخصصين في تاريخ وآثار منطقة الخليج.

٩. تدفع المجلة مكافآت المحكمين من غير أعضاء الجمعية.

١٠. تقبل المجلة نشر الإعلانات العلمية والثقافية وتبادل نشر الإعلانات مع المجلات المتخصصة.

سعر النسخة

دول الخليج	٢ دولار
الدول العربية	٤ دولارات
خارج العالم العربي ٥ دولارات	

الاشتراكات

قيمة الاشتراك للمؤسسات

دول مجلس التعاون	١٥ دولارا
الدول العربية	٢٠ دولارا
الدول الأجنبية	٢٥ دولارا

قيمة الاشتراك للأفراد

دول مجلس التعاون	٣ دولارات
الدول العربية	٦ دولارات
الدول الأجنبية	١٠ دولارات

Annual Sabscription Rates

Annual Instiutions

- Arab Gulf States 15 dolars
- Arab Countries 20 dolars.
- Foreign Countries 25 dolars

Annual Individual

- Arab Gulf States 4 dolars
- Arab Countries 6 dolars.
- Foreign Countries 10 dolars

قسيمة الاشتراك

اعتبارا من .... لمدة ....

الاسم:..

العنوان:..

ص.ب: .... الرمز البريدي: .... الدولة: ....

كلمة العدد

مجلة الخليج للتاريخ والآثار دورية علمية محكمة، تعنى بالدراسات التاريخية والآثارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية بصورة أساسية، ومفتوحة للنشر أيضا في مجال تخصصها للمناطق الأخرى، يصدر الآن العدد الأول من المجلة، وآثرنا أن يكون عددا جيدا ليشكل الأساس لانطلاقة المجلة في الأعداد القادمة. وجاء صدور العدد الأول بعد جهود استمرت قرابة عام كامل من مراسلة الأعضاء واستقبال البحوث وإحالتها للتحكيم، ثم إعدادها تحريريا للنشر وإخراج المجلة، وطباعتها حتى أصبحت بثوبها العلمي والثقافي الذي هي عليه في انتظار رأيكم وتقييمكم.

وفي صدر صفحاتها شروط النشر التي تحرص هيئة التحرير على الالتزام بها حفاظا على المستوى العلمي للمجلة. لقد واجهتنا مشكلة عندما بدأنا مراسلة الأعضاء ندعوهم للكتابة فيها وقد وجهنا إليهم أكثر من مائتي رسالة، فلم نتلق ردا إلا من اثنين من الزملاء فقط، ثم اضطررنا إلى استكتاب البعض والاتصال المباشر بالبعض الآخر، وقد يكون هذا أمرا طبيعيا في البداية، لكن بعد صدور العدد الأول، وهو الآن بين أيديكم، فإننا نتمنى أن يشجع الآخرين على المشاركة في الكتابة للمجلة.

ويشتمل العدد على أبحاث متنوعة في التاريخ والآثار تعالج قضايا وإشكاليات تاريخية في فترات زمنية مختلفة تشمل التاريخ الإسلامي والوسيط والحديث والمعاصر. وهذه بداية نرجو أن تكون أساسا لانطلاقة علمية تشكل إضافة لمجالي التاريخ والآثار في هذه المنطقة.

الفهـــرس

تأليف: روبير أودوس
ترجمة: ناصر الدين سعيدوني

قرنان من العلاقات الفرنسية العمانية

١٧٣٥-١٩٢٠

نظرة تاريخية

من الدراسات التاريخية المتميزة التي نشرت في فرنسا في المدة الأخيرة والمتعلقة بمنطقة الخليج ،هذا المقال الذي نقدم ترجمة له للقارئ العربي، فهوإنجاز علمي ودراسة أكاديمية قام بها الباحث الفرنسي روبير أودوس (Robert Oddos)برعاية ومساعدة أشهر مؤسستي بحث علمي بفرنسا وهما المدرسة التطبيقية للدراسات العليا(Ecole Pratique des Hautes Etudes)ومدرسة الدراسات العليا في العلوم الإنسانية(Ecole des Hautes Etudes en Sciences Humaines)، وقد نشر هذا البحث بالمجلة التاريخية الفرنسية (Revue Historique) في عددها ٥٩٩ لفترة يوليو - سبتمبر ١٩٩٦ (ص ص. ٨٣-١٢٣).

لقد استرعى هذا المقال انتباهي أثناء تفحصي لأعداد هذه المجلة (التي تعتبر في طليعة المجلات التاريخية في فرنسا منذ تأسيسها سنة ١٨٧٦ وحتى الآن)، لأهمية المعلومات التي تضمنها والوثائق التي اعتمد عليها، مما شجعني على نقله إلى العربية في ترجمة حرصت فيها كل الحرص على أن تكون واضحة سهلة الأسلوب دقيقة العبارات تركز على المعنى ولا تهمل المبنى.

أما أهمية هذا المقال المترجم فتكمن في كونه بحثا أكاديميا يعالج العلاقات الفرنسية العمانية لفترة تناهز القرنين (١٧٣٥-١٩٢٠) بنظرة شاملة ومعالجة دقيقة، جمعت بين سرد الأحداث وتتبع التطورات التي عرفتها تلك العلاقات على النطاق المحلي والمستوى العالمي اعتمادا على وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (Archives du Quai d'Orsay) ، وبالرجوع إلى المصادر الفرنسية المعاصرة لتلك الفترة من خطابات ومراسلات وتقارير ورحلات،مما يكمل الصورة التاريخية لدى القارئ الشرقي الذي اعتاد الرجوع إلى الوثائق والمصادر الأنكلوساكسونية، وهذا ما دفعنا إلى إثبات مصادر ومراجع المقال باللغة الفرنسية حتى يسهل على القارئ الرجوع إليها والاستفادة منها.

كما أن هذا المقال عمل تاريخي يجمع بين التناول الدقيق والعرض الشامل لواقع العلاقات الدولية في منطقة الخليج والمحيط الهندي، بحيث يقدم للقارئ صورة متكاملة لتوجهات السياسة الفرنسية والإنكليزية في فترات تأزمها وأوقات انفراجها، مما يسمح بتجاوز الصورة التاريخية التقليدية التي كرستها الكتابات الإنكليزية عن واقع النفوذ الغربي في منطقة المشرق العربي وخلفية التنافس الدولي بين الفرنسيين والإنكليز في المنطقة العربية والساحل الشرقي لإفريقيا وجزر المحيط الهندي؛ فضلا على أن هذا البحث يوضح أهداف وأساليب السياسة الفرنسية في المشرق العربي عامة والخليج خاصة، ويحاول تقديم صورة واضحة المعالم للسلوك التقليدي للدبلوماسية الفرنسية في مواجهة المبادرات والإجراءات الإنكليزية ولتأكيد دور فرنسا كطرف ثالث في ميزان القوى بين الحكومات المحلية بالجزيرة العربية والخليج والقوة البريطانية التي كانت تسعى لاستكمال سيطرتها على المنطقة بعد أن فرضت هيمنتها على شبه القارة الهندية.

تعود الاتصالات الأولى بين الفرنسيين والعمانيين إلى الفترة التي أنشئت فيها شركة الهند الشرقية الفرنسية (١٦٦٤) من طرف الوزير الفرنسي كولبير (Colbert)، وهذا ما جعلها تكتسي طابعا تجاريا ولم تتحول إلى علاقات عادية بين البلدين إلا عندما حسمت الحكومة الفرنسية أمرها في شأن سياستها مع المشرق، وهي سياسة كان يتجاذبها أنصار التحالف مع فارس الراغبين في احتلال منطقة مسقط من جهة، ومن يحبذون المحافظة

على الصلات الودية مع سكان مسقط سادة المحيط الهندي آنذاك من جهة أخرى. وقد فصل الملك لويس الرابع عشر في ذلك عندما استبعد رأي المحبذين للتدخل العسكري وسار على منواله خليفته لويس الخامس عشر[٢].

أولا: العلاقات الرسمية الأولى: اكتساب فرنسا صفة الشريك المفضل لمسقط (١٧٣٥-١٧٨٣):

أصبحت العلاقات الفرنسية العمانية واقعا ملموسا بفضل مبادرة الحكومة الفرنسية بباريس بإقامة تلك العلاقة، ومساعي القنصلية الفرنسية ببغداد للمحافظة عليها، وهذا ما سمح بتطورها. لكن الصراع الفرنسي الإنكليزي الذي انتهى باستحواذ إنكلترا على الأملاك الفرنسية بالهند، وتردد السلطات الفرنسية في اتخاذ مواقف جريئة في صلاتها مع سلطان عمان، كلها عوامل لم تساعد على نموتلك العلاقة، بل أعطى للإنكليز الوسائل الكفيلة بالتصدي للنفوذ الفرنسي بعمان.

جزيرة فرنسا (Ile de France) والعلاقات الفرنسية العمانية (١٧٣٥-١٧٥٥):

لم تلبث العلاقات الرسمية الفرنسية العمانية التي ابتدأت في العشرية الثالثة من القرن الثامن عشر أن عرفت تطورا ملحوظا استمر حتى قيام الثورة الفرنسية (١٧٨٩)، ويعود ذلك إلى استيلاء فرنسا على جزيرة موريس (Ile Maurice)سنة ١٧١٥، التي أطلق عليها اسم جزيرة فرنسا (Ile de France)، وقد تدعم هذا التوجه في تقوية العلاقات مع عمان بامتلاك فرنسا لجزيرة البوربون (1665) (Ile Bourbon)، التي أصبحت تعرف لاحقا بجزيرة لاريونيون (La Réunion)[٣]، وأصبح لها دور في تلك العلاقة عندما عمل حاكمها لابوربوني (Labourbounais) جاهدا على تطوير الزراعة بها سنة ١٧٣٥، فجعل منها مستعمرة مزدهرة، وهذا ما أوجد مبادلات تجارية بينها وبين مسقط.

حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣):

لقد ارتبطت حرب السنوات السبع بين فرنسا وإنكلترا بنشاط القراصنة الفرنسيين، منهم القرصان إستينغ (D'Estaing) الذي استولى على السفينة الإنكليزية ماري (Mary)في مياه مسقط سنة ١٧٥٩ [٤]، وهذا ما تسبب في احتجاج إمام عمان، إلا أن هذه الحادثة لم يكن لها على المدى البعيد أي أثر سلبي على العلاقات الفرنسية العمانية، عكس النتائج الوخيمة التي أسفرت عنها معاهدة باريس التي أنهت حرب السنوات السبع (١٧٦٣)، التي خسر بموجبها الفرنسيون ممتلكاتهم في الهند ولم يبق لهم منها سوى

خمسة مراكز تجارية، الأمر الذي كرس التفوق الإنكليزي في المنطقة، بحيث لم تعد أية قوة في استطاعتها منافسة إنكلترا في المكاسب التي حققتها.

هذا، ولقد عرفت حكومة الهند الإنكليزية كيف تستغل هذا التفوق الاستراتيجي والاقتصادي الإنكليزي في شبه القارة الهندية، فاستطاعت في مدى قرنين أن تؤكد الحضور البريطاني في الخليج، وأن تجعل من إنكلترا مع نهاية القرن الثامن عشر الدولة القوية في المنطقة التي تتولى أمر حماية المملكة العمانية.

حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٥-١٧٨٣) وقضية السفينة «صالح»:

لقد كانت حرب استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في إحدى وجوهها حربا فرنسية إنكليزية أيضا، وهذا ما يفسر لنا امتداد النزاع الذي تسببت فيه هذه الحرب إلى المحيط الهندي وإلى منطقة الخليج، مما سمح لبعض ربابنة السفن الفرنسية بالقيام بأعمال قرصنة مربحة ضد السفن الإنكليزية، وقد وجدوا في ذلك مساعدة ذات قيمة، وإن كانت سرية، من سكان مسقط المتعاطفين معهم(٥).

لكن القرصان الفرنسي دي شيان-كالواي (Deschiens-Kalway) لم يأخذ هذا الوضع بعين الاعتبار ولم يلتزم بالتعليمات الموجهة للأسطول الفرنسي والقاضية باحترام السفن العمانية وعدم المساس بها، فلم يتردد في اعتراض سفينة «صالح» التي تعود ملكيتها للإمام وهي في طريقها إلى البصرة وسمح لنفسه بالاستيلاء عليها واستحوذ على حمولتها الثمينة سنة ١٧٨٢، وقد جارته لجنة الدفاع الفرنسية بباريس في عمله هذا عندما وافقت على عملية الاستيلاء على اعتبار نوعية الحمولة الاستثنائية لتلك السفينة(٦) التي تؤكد أنها فعلا تابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية وليست سفينة عمانية لكون العمانيين، حسب رأي لجنة الدفاع الفرنسية، لا يملكون سوى قوارب بسيطة تخلو من الهيكل والتجهيزات الحديدية(٧).

طالب العمانيون باسترجاع سفينة «صالح»(٨)، وظلت القضية معلقة بين البلدين لمدة تسع سنوات رغم ما كان يحظى به الفرنسيون بعمان من معاملة مفضلة، وهذا ما أثار دهشة واستغراب الإنكليز المنافسين للفرنسيين(٩) على أن فرنسا نجحت في الإبقاء على علاقتها مستمرة مع عمان بفضل المكانة التي كان يتمتع بها الحاكم الفرنسي لجزيرة فرنسا الكونت دوسوياك (Comte De Souillac) الذي كان محل اهتمام حاكم عمان وتقدير العمانيين الذين كانت لهم تجارة مع جزيرة فرنسا، وهذا ما تظهره عبارات الرسالة التي توجه بها الكونت دوسوياك إلى الإمام حمد إثر حادثة أسر السفينة التجارية محل

النزاع، فقد جاء فيها: «أن السيد ديشيان-كالواي قد وقع تأنيبه على فعلته هذه لأنه لم يحترم الصداقة القائمة بين الأمة الفرنسية ورعايا فخامتكم»(١٠).

وهذا ما يظهر لنا أن السلطات المدنية الفرنسية بجزيرة فرنسا ممثلة في حاكمها ورغم كونها عاجزة عن معاقبة عصيان ربابنة السفن الفرنسية، فإنها استطاعت بفضل مثل هذه المساعي وبعض الإجراءات أن تخفف من الأضرار الناتجة عن تصرف القراصنة الفرنسيين.

ثانيا: العلاقات الفرنسية العمانية تبلغ أوجها قبل أن تبدأ في التراجع (١٧٨٣-١٧٩٤):

كادت فرنسا تجني ثمار الجهد الذي بذله ممثلوها في منطقة الجزيرة العربية، وتؤكد بذلك مكانها ونفوذها، ففي سنة ١٧٢٠ افتتحت لها قنصلية في مدينة البصرة تهتم بقضايا منطقة الخليج، عين بها سنة ١٧٨١ القنصل جان فرانسوا اكزافييه روسو (Jean-François Xavier Rousseau)، الذي اضطر بحكم نشاطه أن يقيم أغلب الوقت ببغداد، وقد كان هذا القنصل، الذي ولد بأصفهان سنة ١٧٣٨(١١)، على معرفة جيدة بأوضاع منطقة الجزيرة العربية والخليج متفهما للدور السياسي الذي كانت تلعبه عمان في تلك المنطقة؛ فارتبط بعلاقات صداقة مع الإمام حمد بن سعيد، ونجح في تحقيق تقارب بين عمان وفرنسا بعد أن قام بعدة زيارات رسمية لمسقط توجت إثر تسوية قضية السفينة «صالح» بتوصل الطرفين الفرنسي والعماني إلى اتفاق عينت فرنسا بمقتضاه ممثلا دائما لها في مملكة عمان. على أن هذا النجاح كان ظرفيا، فقد تباطأت الحكومة الفرنسية في إقرار الاتفاق ولم تعمل على تأكيد علاقتها المتميزة مع حكام مسقط، مما فوت عليها فرصة لم يعد في الإمكان توفرها مرة أخرى بسبب المنافسة الإنكليزية للنفوذ الفرنسي بعمان.

أول مشروع لفتح قنصلية فرنسية بمسقط:

أقرت معاهدة فرساي (١٧٨٣) السلم بين فرنسا وإنكلترا، وهذا ما سمح للبحرية الفرنسية أن تقوم بمهمات استكشافية عبر المحيط الهندي، فقام ضمن هذا المسعى الكونت دوروزيلي (Comte De Rosily) برحلة علمية على ظهر سفينة لافينوس (La Vénus)(١٢) لدراسة المسطحات المائية (الهيدروغرافيا)، كلف أثناءها بإيجاد صلات رسمية مع البلاد التي يتوقف بها، فتوقف في رحلته بميناء مسقط في ٢٣ أغسطس ١٧٨٣ وتبادل رسائل مع الإمام حمد الذي سمح للفرنسيين ببناء مصنع لهم. وقد اقترح روزيلي بهذه المناسبة على الإمام اعتماد وكيل فرنسي بمسقط.

ومما يلاحظ في هذا الشأن أن محضر هذه الزيارة أكد على أهمية مسقط التجارية وأورد أوصافا مفصلة لها. وبمناسبة هذه الزيارة أيضا بادر حاكم جزيرة فرنسا دوسوياك بتوجيه رسالة شكر للإمام على مساعيه الحميدة.

وفي السنة التالية قام الكونت كيرغاريو-لوميريا (Kergariou-Loemaria) بدوره برحلة بحرية في المحيط الهندي على متن سفينة كاليبسو(Calypso)[١٣]، فتوجه إلى مسقط، وكانت مناسبة اغتنمها الإمام لتوجيه كتاب[١٤] يؤكد فيه موافقته على تعيين مقيم فرنسي لديه بمسقط يكون تابعا للقنصل الفرنسي بالبصرة، وقادرا على التخاطب بالعربية[١٥]وقد حظي طلب الإمام بتعيين وكيل لفرنسا بمساندة كل من الحاكم الفرنسي لجزيرة فرنسا والقنصل الفرنسي بالبصرة.

لكن تلك المساعي لم تسفر عن شيء ملموس رغم اقتناع وزارة الخارجية الفرنسية بجدوى تنصيب ممثل فرنسي بمسقط، وهذا ما أشارت إليه رسالة تلقاها روسومن وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١١ مارس ١٧٨٨، بهذه العبارة: «إن إلحاح إمام عمان من أجل تنصيب ممثل لفرنسا في بلده وملاحظاتكم حول أهمية مسقط بالنسبة لمملكة فرنسا، فيما يتعلق بالملاحة والتجارة والوصول إلى الهند، كل ذلك يدفعنا إلى تأسيس قنصلية...»[١٦]، وقد كان الشخص المقترح لشغل هذه القنصلية، حسب اقتراح روسو[١٧]، هوالسيد موستييه (Moustier) ترجمان القنصلية الفرنسية ببغداد.

كل هذه المساعي لم تتجاوز كونها مشروعا لم يتم إقراره بعد من قبل الدوائر الفرنسية العليا، وهذا ما تقره مراسلة لوزير الخارجية الفرنسي بعد شهرين من ذلك موجهة للقنصل الفرنسي بالبصرة جوابا على إحدى برقيات هذا الأخير ومراسلتين كان إمام عمان قد توجه بهما إلى الحكومة الفرنسية، وقد ورد في جواب وزير الخارجية الفرنسي: «لقد قرأت ترجمة الرسالتين برغبة صادقة. وفيما يتعلق بالموقف الموالي للفرنسيين لهذا الأمير فسوف أعرض، عندما تسمح الظروف، لنظر الملك الأسباب التي جعلت الكونت دوسوياك يقترح على الإمام إقامة وكيل لفرنسا لديه، وكذلك ملاحظاتكم عن الفوائد التي سيتحصل عليها جلالته فيما يخص ملاحة رعاياه وتجارتهم وفيما يتعلق بمراسلاتنا مع القارة الإفريقية ومستعمراتنا الهندية، وسوف أقوم بإبلاغكم فيما بعد بقرار الملك؛ وفي انتظار ذلك لا يسعني إلا أن أقر طريقتكم اللبقة في إجابتكم على الإمام بشأن الاعتذار عن تأخر الرد على عروضه، هذه العروض التي نعتبرها ملزمة لنا»[١٨] ومع ذلك ظلت باريس تتجاهل القضية ولم يتم اتخاذ أي قرار بشأن إحداث منصب وكيل فرنسي بعمان[١٩].

تسوية قضية السفينة «صالح»:

رغم تحبيذ الحكومة الفرنسية تسوية قضية السفينة «صالح» فإنها لم تقم بأي مسعى لأجل ذلك، واكتفت بتوجيه رسالة إلى الإمام تخبره فيها بأن السفينة التي كانت موجهة لتعويضها قد غرقت في إحدى العواصف البحرية وهي في طريقها إلى عمان[٢٠] ولم يكن هذا الجواب صادرا عن رغبة في تسوية القضية، بل لم تكن الجهة التي أرسلته مقتنعة بالتفسير الذي قدمته لتعويض السفينة «صالح»، وهذا ما يجعل جوابها بمثابة إصرار على التنكر لمبادئ العدالة التي عرفت بها فرنسا لدى المسلمين وخاصة بمسقط حيث كانت تقدم للفرنسيين المعونات من كل نوع أثناء الحرب الأخيرة بحماس وفاعلية[٢١].

ولم تعرف القضية نهاية لها إلا عندما بادر حاكم جزيرة فرنسا كونوي (Conway) بشراء سفينة صغيرة تحمل اسم الأسكوريال (Escurial) لتعويض سفينة سلطان عمان، وقد صحبتها في رحلتها إلى مسقط فرقاطة ثليس (Thelis) بقيادة الكونت ماك نيمارا (Mac Némara) متصرف القاعدة الفرنسية بالهند، وعند الوصول إلى مسقط في ١٠ مارس ١٧٩٠ حظي الكونت ماك نيمارا باستقبال حار[٢٢]، أهدى أثناءه الإمام حمد لفرنسا منزلا يكون مقر الممثل الفرنسي المنتظر تنصيبه. وقد علق على هذا الاستقبال روسوبقوله: «إن كلماتك لها تأثير، وإن الكرم الذي حظينا به من جانبكم لا يساوي السفينة التي قدمت لكم، والتي هي أصغر بكثير مما قدمتموه لنا، فهي لا تساوي ربع السفينة التي فقدتموها وعطاؤكم هذا لهوعظيم في عيوننا، وإن تقديرنا له ليس له حدود، وامتلاكنا له يغمرنا بالسعادة... هذا ولا تخفى عليكم الأوامر التي أعطيناها لضباطنا فيما يخص الاتصال بميناء مسقط والطريقة التي يعاملون بها رعاياكم الموجودين بالأقطار التابعة لنا، والتي تقضي بأن يحظوا بمعاملة متميزة عن باقي رعايا الأمم الأوروبية»[٢٣].

تراخي في العلاقات الفرنسية العمانية:

لقد كانت العلاقة بين فرنسا وعمان في أوجها، وانفتحت السبل لإقامة تعاون وثيق بين البلدين لم يكن في استطاعة البريطانيين تعكيره أوعرقلته، ومع ذلك ظلت حكومة باريس، ومنذ فترة ليست بالقصيرة مترددة في تلك العلاقة، وهذا ما فوت عليها الفرصة بعد أن تغيرت رياح التاريخ ولم تعد الأمور تسير في صالح فرنسا بالمنطقة.

فقد اندلعت الثورة الفرنسية وانقطع اهتمام الحكومة الفرنسية عن متابعة القضايا المتعلقة بالعلاقة مع عمان، وأصبحت مسألة تنصيب مبعوث فرنسي في مسقط في حيز

النسيان. ومع اندلاع النزاع الفرنسي الإنكليزي سنة ١٧٩٣، وتوسعه نحوالمحيط الهندي توجه نشاط القراصنة الفرنسيين لعرقلة المبادلات البحرية الإنكليزية، وقد نتج عن ذلك تعرض السفن العمانية إلى هجمات هؤلاء القراصنة الفرنسيين، الأمر الذي دفع الإمام إلى التصدي لذلك بوقف تصدير الحبوب نحوجزيرة فرنسا[٢٤]، مع أن هذه الجزيرة كانت تعتبر منذ ١٧٩٤ وحتى ١٨٠٣ مستقلة بشكل أوبآخر عن فرنسا لاستيائها من قرار حكومة الثورة الفرنسية تحرير العبيد[٢٥].

ثالثا: فرنسا على عهد حكومة الإدارة وأثناء حكم نابليون (كقنصل وإمبراطور) (١٧٩٥-١٨١٤):

لم يعد لفرنسا بعد تراجعها في عمان (١٨٠٠) وفي المحيط الهندي (١٨١٠) وتخليها عن مراكزها في المنطقة لإنكلترا سوى ما بقيت تحظى به من تقدير، فهوبمثابة رأس المال الرمزي الذي بقي لها بمسقط. وهذا ما يتضح من خلال النقاط التالية:

أ. حكومة باريس تبدي بصفة ملموسة اهتمامها بعمان، وإنكلترا تنجح في التصدي لها (١٧٩٥-١٨٠٠):

فقد خرجت الحكومة الفرنسية عن إطار سياستها الشرقية التقليدية القائمة على تقديم مساندة محتشمة لمثليها الجهويين في المنطقة، وتخلت عن موقفها المتحفظ، فأظهرت اهتماما مباشرا بعمان في الوقت الذي دخلت فيه في نزاع جديد مع إنكلترا التي رأت في المبادرات الفرنسية المتمثلة في الحملة على مصر، وفي تعيين قنصل فرنسي في مسقط، تهديدا لمصالحها في الهند، مما دفع الساسة الإنكليز إلى التصدي لذلك بحزم وفاعلية. فتدخلت الحكومة البريطانية مباشرة في عمان لأول مرة واستخدمت كل ما تملكه من تأثير بفعل حضورها في شبه القارة الهندية، والتجأت إلى الضغط والمساومة الاقتصادية لفرض إرادتها على السلطات العمانية والاستحواذ على ما كان لفرنسا من مكانة في مسقط.

- المحاولة الفاشلة لإنشاء قنصلية فرنسية أوما يعرف في الأوساط السياسية الفرنسية بملحمة بوشان (Beauchamp):

لقد استغرقت قضايا السياسة الداخلية والشؤون الأوربية جهود المسؤولين الفرنسيين في السنوات الأولى للثورة، فلم يعودوا يولون اهتماما بالمشروع الفرنسي القديم لإنشاء قنصلية فرنسية بمسقط، رغم محاولة الممثل الفرنسي السابق في عمان روسوإظهار الفوائد السياسية والاقتصادية التي سوف تجنيها فرنسا من إقامة هذه القنصلية والدور

الذي سوف تلعبه مسقط كمحطة اتصال ونقطة مواصلات بالنسبة لخطوط المواصلات البرية والبحرية الفرنسية[٢٦]، بحيث يمكن إرسال البريد من مسقط إلى فرنسا برا عن طريق البصرة وحلب، فضلا على أن القنصل الفرنسي في البصرة كان هوالآخر يرى أن الاحتجاجات العمانية التي تسببت فيها أعمال القراصنة الفرنسيين يمكن أن يوجد لها حل في حالة وجود ممثل رسمي فرنسي في مسقط.

وفي سنة ١٧٩٤ تغير موقف الحكومة الفرنسية، فقد أعطيت لجنة العلاقات الخارجية موافقتها، بعد تحفظ، على فتح قنصلية فرنسية بمسقط. فسارع البريطانيون، الذين كان النفوذ الفرنسي بعمان يثير مخاوفهم، إلى التصدي إلى ذلك[٢٧]، فبادر الحاكم البريطاني في الهند بإرسال تنبيه من ميناء كالكوتا إلى سلطان بن أحمد ورد نصه بهذه العبارة: «إذا كان الثوريون الفرنسيون أعربوا لكم عن صداقتهم، فإنهم في الواقع يسعون لأن يتولوا مراقبة مسقط، فبعد أن قضوا على ملكهم وألغوا المعتقد الديني، يحاولون الآن خلق حالة من عدم النظام في العالم كله ويسعون لنقل حالة الفوضى للممالك الأخرى»[٢٨].

على أن ذلك لم يحل دون مبادرة حكومة الائتلاف (La Convention) بتعيين المواطن بيير جوزيف بوشان (Pierre Joseph Beauchamp) قنصلا بمسقط، إذ كان من رجال الدين المنتسبين لنظام الرهبة البينيدكتينية وكان محل تقدير من المسؤول الفرنسي صاحب النفوذ في الحكومة لالاند (Lalande)، فقد كانت تربطه معه صداقة منذ أن كانا طالبين في معهد فرنسا، وقد كان بوشان عالما بالفلك ومطلعا على أوضاع الشرق الأوسط أثناء عمله كمساعد لعمه الراهب ميرودودوبور (du Bourg) (Miroudot) ببغداد، وهذا ما سمح له لبضع سنوات (١٧٨١-١٧٨٩)، بالتعرف على بلاد ما بين النهرين وفارس وجهات الخليج التي صاحب فيها الممثل الفرنسي روسولإشارة هذا الأخير إليه في رسالة له سنة ١٧٨٢بكونه أحد الرعايا المتصفين بالحيطة والحذر والتعقل.

لم تكن مهمة بوشان العارف بالتركية والعربية منحصرة في منصب القنصل بمسقط، وليست محددة في إقامة العلاقات الوثيقة مع حاكم عمان ومراقبة الإنكليز في الهند، وإنما كانت تتعداها إلى خدمة الآداب والفنون، حسب التقاليد الفرنسية لعصر التنوير، وهذا ما دفعه أن يتوجه في طريقه إلى عمان إلى آسيا الصغرى (الأناضول)، وقد أنجز في أثناء هذه الرحلة مصورات جغرافية لتلك المناطق، وتمكن من ضبط خرائط سواحل البحر الأسود، وأنهى مهمته العلمية بميناء طريبيزوند حيث كان يعتزم الرجوع إلى إستانبول والمكوث بها شهرا لتحرير تقريره العلمي قبل التوجه إلى عمان لتولي وظيفته بعد أن لم يعد - حسب تعبيره - أي حائل يحول دون التحاقه بمنصبه[٢٩].

وأثناء ذلك راسل الحاكم البريطاني ببومباي جوناثان دانكان (Jonathan Duncan) الإمام سلطان وعامله خلفان، يطلب منهما إلقاء القبض على بوشان عند وصوله إلى مسقط واعدا بتقديم ٨٠٠٠ روبية مقابل أسره و٣٠٠٠ روبية لأسر أي فرنسي آخر؛ وقد عقب الحاكم دانكان على عرضه هذا بأنه في استطاعة بريطانيا العظمى غلق الموانئ الهندية أمام السفن العمانية في حالة عدم تنفيذ أوامره[٣٠]، هذا في الوقت الذي كان فيه المقيم البريطاني في البصرة صاموئيل مانيستي (Samuel (Manesty) يراقب عن كثب تنقلات بوشان بهدف إلقاء القبض عليه، لكن بوشان الذي اطلع على تلك الخطط عن طريق روسو، اتخذ جانب الحيطة فأشاع بأنه استدعي إلى باريس وأنه لم يعد في استطاعته الالتحاق بمسقط[٣١]، وهذا ما حرص على تسجيله في مذكراته: «إنني مقتنع جدا بأن الإمام الحالي لعمان في الظروف الحالية لم يعد يتقبل حدوث أي شيء سيئ لبلده»[٣٢].

هكذا استطاع بوشان الإفلات من إجراءات الحجز التي تعرض لها الفرنسيون المتواجدون في أراضي الدولة العثمانية، و تمكن من الالتحاق، في صيف ١٧٩٨، بنابليون بالقاهرة حيث انتسب، بأمر من نابليون، بمعهد مصر وأمكن له المشاركة في الأعمال العلمية لهذه المؤسسة.

بعدها كلف بوشان بمهمة دبلوماسية تتمثل في إعادة سفينة السلطان «الريال» (Reale) التي احتجزها الفرنسيون بميناء الإسكندرية والتفاوض مع السلطات العثمانية في شأن انسحاب الجيش الفرنسي من مصر، فركب البحر نحوالقسطنطينية في شهر فبراير ١٧٩٩ حيث وجد وضعا لم يكن في الحسبان، فقد ألقى الإنكليز القبض عليه في البحر وسلموه إلى حلفائهم العثمانيين، وقد سجل القنصل الإنكليزي في إستانبول رأيه في بوشان ضمن أوراق الملف الذي تسلمه الصدر الأعظم، فوصفه بأنه جاسوس يجب شنقه، على أن تدخل سفيري إسبانيا وهولندا لصالحه، على الأرجح، جنبه هذا المصير، فبقي في إحدى زنزانات قلعة فناريكي على الشاطئ الأوربي للبوسفور، ولم يغادرها إلا بعد ثلاثين شهرا وهوعلى فراش الموت، ليلفظ أنفاسه عند وصوله إلى نيس بفرنسا في ١٩ نوفمبر ١٨٠١[٣٣].

- بونابرت وعمان:

لم يظهر الإنكليز سوى اهتمام محدود بعمان رغم الفوائد الاقتصادية التي كانوا سوف يجنونها من حضورهم بمسقط، وهذا ما جعل للفرنسيين حظوة فاقت بكثير ما كان

للإنكليز[٣٤]، حسب ملاحظة السماسرة الهنود. على أن حملة نابليون على مصر في شهر جويلية ١٧٩٨ وما كانت تحمله من مشروع توسعي يصل مداه إلى الهند جعل لندن تغير موقفها من عمان. وتأكد هذا التوجه بعد أن تمكن الوكيل البريطاني بمركز مخا بسواحل البحر الأحمر س. ويلسن (S. Wilson) من أن يحصل على رسالة أرسلها نابليون من القاهرة إلى الإمام سلطان بن أحمد بتاريخ ٢٥ يناير ١٧٩٩، وعندما اطلعت عليها السلطات البريطانية ببومباي[٣٥]، بادرت باتخاذ موقف الحيطة والعمل من أجل التدخل المباشر في عمان. وقد أخبر نابليون في هذه الرسالة إمام عمان بوجود الجيش الفرنسي بمصر وأبدى تعاونه بهذه العبارة: «كما كنتم دائما صديقا لنا، فعليكم أن تقتنعوا برغبتنا في حماية كل سفن رعاياكم، وبتعهدنا في توفير الحماية لها لممارسة تجارتها عند قدومها إلى ميناء السويس». كما طالب نابليون من العاهل العماني تبليغ رسالة له إلى تيبو - صاحب ملك ميسور المعادي للإنكليز[٣٦]، والذي كانت له علاقة وثيقة مع مسقط، وكان له وكيل تجاري بها، باعتبار أن مملكة ميسور، على غرار إمامة عمان، كانت تعامل من جانب فرنسا معاملة الأمة الأكثر حظوة[٣٧].

- رد الفعل الإنكليزي:

جاء رد الفعل الإنكليزي سريعا، فقد كتب رئيس الشركة البريطانية بالهند الشرقية من مقره ببوشهر رسالة إلى سيف بن محمد الذي كان يتولى شؤون مسقط في غياب العاهل العماني عن المدينة يعتبر فيها: «أن تقدير وصداقة الحكومة البريطانية هوبمثابة الرئة التي تتنفس بها مسقط، وعليه أن يتجنب أية علاقات أخوية مع فرنسا تجنبه للوباء»[٣٨]، فلم يجد سلطان بن أحمد مفرا من الإذعان إلى هذه التوجيهات مادامت عمان ليس في استطاعتها أن تعيش بدون تجارة الهند.

وفي ١٢ أكتوبر ١٧٩٨ وقعت الشركة البريطانية للهند الشرقية مع إمام عمان اتفاقا تعهد فيه بعزل الطبيب الفرنسي موريبه (Morier) المكلف بشؤونه وبمنع الفرنسيين وحلفائهم الهولنديين من إقامة ورشات صناعية بعمان ما دامت الحرب قائمة(٣٩).

ومع ذلك استطاع العاهل العماني سلطان الإبقاء على مواقفه الجيدة إزاء الفرنسيين، التي تجاوزت مجرد روابط الصداقة التي أقامها كل من روسوودوسوياك إلى سياسة منسقة أخذت بها حكومة باريس، وقد ساهم في ترسيخها التفاهم الذي طبع الاتصالات السابقة بين العمانيين والبحارة الفرنسيين، والتي كان الاستيلاء على السفينة الإنكليزية بيرل (Pearl) في خريف سنة ١٧٩٩ أحد مظاهرها المعبرة.

فقد استحوذ الفرنسيون على هذه السفينة المحملة بأعواد الثقاب (الكبريت) حتى قبل أن يأخذ العاهل العماني سلطان حصته منها[٤٠]، ولم يمانعوا في بيع حمولتها بسوق مسقط[٤١]، حيث تولى التجار العمانيون شراء البضاعة ثم بيعها بعد ذلك بفوائد معتبرة، مع أن صرف غنائم السفن التي يستحوذ عليها الفرنسيون كان يتم عادة بجزيرة فرنسا[٤٢].

لقد حققت إنكلترا نجاحا ثانيا على منافسيها الفرنسيين عندما وقعت مع عمان معاهدة في ١٨ يناير ١٨٠٠ أكدت اتفاق عام ١٧٩٨، وعين بمقتضاها الجراح بوغل (Bogle) مستشارا بريطانيا لدى سلطان، وحرص الإنكليز على أن يلتزم الطرف العماني بما تضمنته هذه المعاهدة من التزامات جديدة لم يكن سلطان مستعدا لتقبلها، وهذا ما دفع الإنكليز إلى أخذ الحيطة في تعاملهم مع العاهل العماني، فسارعوا إلى سحب الامتيازات التي أعطيت له فيما يخص تزود السفن العمانية بموانئ الهند بالماء والخشب والملح[٤٣]، ولم يترددوا في استخدام وسيلة ذات تأثير ملموس، فقد أعطيت تعليمات للمبعوث البريطاني القابودان جون مالكولم (Malcolm) (John) وهو طريقه إلى فارس أن يتوقف بمسقط، حيث التقى بسلطان بن أحمد في البحر وذكره بتعهداته متسائلا عن أي مستقبل لتجارة مسقط المزدهرة إذا اقتضت إرادة الدولة المهيمنة، وهي بريطانيا، غلق موانئ كل شبه القارة الهندية أمام السفن العمانية[٤٤].

ب - الانتعاش المؤقت للعلاقات الفرنسية العمانية في إطارها الإقليمي وإبعاد فرنسا من المحيط الهندي (١٨٠٠-١٨١٠):

لم يبق حاكم جزيرة فرنسا مكتوف الأيدي أمام هذا الوضع بل حاول الاستفادة من الظروف الملائمة، فعرف كيف ينتفع من فترة السلم القصيرة في النزاع الفرنسي الإنكليزي، فعمل على تأكيد صلاته بمسقط التي حاول حاكمها سلطان أن يتقرب بدوره من الفرنسيين حتى يحد من وضعية الوصاية التي انفرد الإنكليز بفرضها عليها. فانتهى الأمر بالتوصل إلى معاهدة بينه وبين حاكم جزيرة فرنسا.

إلا أن هذه المعاهدة، التي لم تصادق عليها حكومة باريس، لم تنجح في وقف انحسار النفوذ الفرنسي في المنطقة. وبعد فشل محاولة فرنسا الجديدة لإقرار ممثل لها في مسقط، تركت مكانها للبريطانيين الذين حالفهم النجاح أيضا في الاستيلاء على الممتلكات الفرنسية بجزيرة البوربون (لاريونيون) وجزيرة فرنسا (موريس) بعد أن أهملت فرنسا ممتلكاتها ومصالحها في أقاليم ما وراء البحار من جراء المغامرات العسكرية لنابليون في أوربا والتي كان لها انعكاس سلبي على السياسة الفرنسية في المحيط الهندي.

- تجدد العلاقات بين مسقط وجزيرة فرنسا (موريس) (١٨٠٠-١٨٠٣):

لم تؤد المعاهدة الإنكليزية العمانية لعام ١٨٠٠ إلى انقطاع الروابط الاقتصادية بين عمان وجزيرة فرنسا، بعد أن أبدى الحاكم الجديد للمستعمرة ماغالون (Magallon) حرصه على إعادة المظهر السياسي لتلك العلاقة، فبادر بإرجاع ثلاث سفن عمانية إلى العاهل العماني سلطان، تحمل أسماء «الأحمدية» و«مصطفى» و«فيلاديم»، كان قد استولى عليها قراصنة فرنسيون، وقد كلف الربان بوشي دوشاطوفيل (Buchet de Chateauville) بمصاحبة تلك السفن في ٢٠ مارس ١٨٠١، فمكث بالمياه العمانية خمسة عشر شهرا مع مجموعة صغيرة من الجند، شارك أثناءها في العمليات العسكرية لسلطان أحمد ضد خصومه من الوهابيين[٤٥]، وهذا ما استوجب من العاهل العماني تقديم الشكر لحاكم جزيرة فرنسا في رسالة ورد فيها: «إننا لا نستطيع إلا أن نعرب لكم عن مدى سرورنا وخاصة تقديرنا لإرادتكم الطيبة في إرسال الجند لنا»[٤٦].

وقد كان البريطانيون في تلك الفترة غير مستعدين للتدخل ضد الوهابيين بنجد بعد أن أصبحت هجمات هؤلاء تهدد سلطة حاكم عمان[٤٧]، بل فضلوا التعامل مع زعيمهم الأمير سعود لتحكمه في أمن وسلامة بريد الهند المنقول برا من البصرة إلى حلب، فلم يجد هذا الموقف البريطاني المزدوج قبولا بمسقط في وقت بدأ فيه الإحساس بوطأة نفوذ الوكيل البريطاني الجديد سيتون (Seton)، الأمر الذي دفع العاهل العماني سلطان إلى التقرب من الفرنسيين مرة أخرى مغتنما في مسعاه هذا فترة السلم التي أصبحت تطبع العلاقات الفرنسية الإنكليزية. فبادر بإرسال مبعوث عنه إلى جزيرة فرنسا في شهر فبراير ١٨٠٣ يحمل رسالة يعرب فيها عن أمله في استقبال ممثل للجمهورية الفرنسية بمسقط، مؤكدا أنه من الآن فصاعدا سوف يعتبر أعداء فرنسا بمثابة أعداء له. وقد رد ماغالون على تلك الرسالة والهدية التي صاحبتها، والمتمثلة في حصان عربي، بإرسال مدافع وعتاد حربي بالإضافة إلى بندقيته المفضلة كهدية منه إلى العاهل العماني[٤٨].

- محاولة فاشلة أخرى لإنشاء قنصلية فرنسية بعمان (أومغامرة كافينياك):

في تلك الأثناء عمل نابليون بونابرت على إعادة الحياة لسياسته الشرقية، فتوجه اهتمامه في أول الأمر إلى جمع المعطيات الدقيقة عن أوضاع الهند والأقاليم المجاورة لها، واعتبر في ذلك عمان بمثابة مركز استطلاع مثالي، وقد أيده في هذا التوجه تاليران (Talleyrand) الذي اعتبر مسقط محطة مهمة، وأن سلطة الإمام الذي يحكمها واسعة تشمل الأراضي المجاورة لها والتي تقع في الداخل، وأنه أمير مستقل في كل علاقاته[٤٩]،

وهذا ما يتوجب تنصيب ممثل سياسي لديه يكون نشاطه موجها لتحقيق تصالح مع هذا الأمير ودراسة مشروع اتفاق تجاري، والتعرف على بلاد العرب بالإضافة إلى ما يمكن أن يقوم به فضلا عن هذه المهام[٥٠]، وقد وقع الاختيار في ذلك على كافينياك (Cavaignac).

لقد وصف ديكري (Décrès) وزير البحرية هذا الدبلوماسي الذي ينتمي إلى فترة الوفاق، بأنه شخصية تتصف بعدم التريث والطموح. وكان محقا في ذلك، فقد أخر كافينياك سفره وبقي في باريس يسعى بكل جد للحصول على أكثر مما يحتاجه في مهمته، فلم يتوقف عند المطالبة بأربعة كتاب، بل ذهب به الأمر إلى التحول من جزيرة فرنسا في مدينة الكاب بجنوب إفريقيا حيث ظل ينتظر جوابا من حاكم الجزيرة ماغالون، معلنا أنه يطلب ستة أوسبعة أشهر للالتحاق بمنصبه في عمان، سافر أثناءها إلى المركز الفرنسي بسواحل الهند بونديشيري (Pondichéry)، فأسره الإنكليز الذين كانوا يحتلون هذا المركز، وعند إطلاق سراحه أبحر مجددا عبر المحيط الهندي ليصل إلى جزيرة فرنسا في ١٥ أغسطس ١٨٠٣، حيث التقى بدوكان (Decaen) الذي قدم لتوه من المراكز التجارية الفرنسية في الهند التي كلف فيها بمهمة تشابه مهمة كافينياك في عمان، ليتولى حكم جزيرة فرنسا خلفا لماغالون باعتباره الحاكم القائم على الممتلكات الفرنسية في المحيط الهندي.

لم يحالف التوفيق الحاكم الفرنسي الجديد دوكان عندما أصدر قراره لكافينياك بالالتحاق بمنصبه لنشوب الحرب بين فرنسا وإنكلترا، إذ وجد كافينياك عندما حط رحاله بمسقط في ٣ أكتوبر جوا مختلفا كثيرا عما كان يتوقعه نتيجة التغير الذي حدث في دواليب السلطة بعمان بعد انسحاب الفرنسيين من مصر والدور المؤثر الذي أصبح لبريطانيا العظمى في عمان.

لقد واصلت بريطانيا توسعها الاستعماري منذ ١٧٩٥ وأصبحت سلطتها تشمل سيلان (Ceylan)ومالقة (Malacca) والممتلكات الفرنسية بمالابار (Malabar) بالإضافة إلى منطقة رأس الرجاء الصالح، وأمكن لها تجزئة إمبراطورية ثيبو - صاحب، ووضع إمبراطورية المغول الكبار[٥١] تحت تبعيتها، وهذا ما اضطر معه الأمراء في الأقاليم والجهات الأخرى، ومنهم سلطان مسقط، أن يجاروا القوة البريطانية المهيمنة التي لم يعد ينازعها التفوق سوى دولة فرنسا.

في مثل هذه الأوضاع لم يعد ممكنا السماح للقنصل كافينياك بالنزول إلى مسقط، فقد صرح إمام عمان لكاتب ومترجم القنصل آنطوان فاسي " : (Antoine Vassé)أن الإنكليز لا نودهم ودنا للفرنسيين، لكننا نخشاهم أكثر لأننا غالبا ما نشاهد سفنهم بينما

لا نرى أبدا سفنكم»[٥٢]، فكان كلامه هذا تعبيرا عن وضع فرنسا آنذاك، حيث لم تول الثورة الفرنسية سوى أهمية قليلة لشؤون البحرية التي كانت تعاني من حالة انعدام النظام التي لمسها المتعاملون مع فرنسا ومنهم إمام عمان[٥٣]، وهذا ما يظهره بوضوح تعليق الوزير الشيخ علي على مهمة كافينياك بقوله: «كان من المرغوب فيه أن تأتوا في فترة السلم، لتحظوا بالاستقبال الحار، فالإنكليز، منذ اندلاع الحرب، مع فرنسا لن يرضوا عن سيدي (الإمام) إذا تقبلكم في مملكته، كما أنه ليس هناك شك في أنهم سوف يسارعون في الاستيلاء على عشرين سفينة كبيرة لنا في موانئ البنغال وعلى سواحل مالابار إذا بلغتهم أخبار عن استقبالكم»[٥٤].

هذا، وحتى لواتخذ كافينياك جانب الحيطة في الوصول إلى عمان وتقدم في الوقت المناسب إلى الإمام مبديا أهمية الدور الذي قام به لدى حكومة فرنسا وأثناء السفر الذي تجشمه، فسيكون بلا شك مثار انتباه البريطانيين الذين لهم سبق المبادرة فيما يتعلق بعمان. وفضلا عن أن نابليون ناور في هذه القضية بشكل مكشوف فإن اختياره لكافينياك كان كارثيا، لأن هذه المهمة كانت تتوجب مبعوثا سريا متفهما ومتمرسا في السياسة الشرقية عوض رجل سياسي عرف بتصلبه أسندت إليه مهمة استثنائية كانت مثار قلق الإنكليز[٥٥].

بعد فشله الذريع عبر كافينياك عن خيبته بهذه العبارات: «إن سكان هذا البلد (عمان) يرزحون في حالة من التعاسة، وحاكمه ليس سوى شيخ لرجال من البدو؛ فعلاقاتنا معه يمكن أن يديرها وكيل تجاري من أدنى مستوى»[٥٦]، إلا أن هذا الفشل الذي حاول كافينياك تبريره بهذه العبارات المريرة ظل يؤثر لوقت طويل على العلاقات الفرنسية العمانية، فقد لازم تلك العلاقات حوالي نصف قرن قبل أن تفتح وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d'Orsay) قنصلية فرنسية بعمان.

- دوكان ومعاهدة ١٨٠٧:

تحت تأثير النصائح المضللة لمترجمه ذي الأصول التركية[٥٧] تالاماس (Talamas)، الذي كان مطلعا على أحوال عمان فإنه كان يعمل على إظهار مساوئ البلد وعاهله[٥٨]، ابتعد دوكان في البداية عن سياسة الحاكم السابق إلا أنه سارع إلى اعتمادها من جديد بسبب حادثة غير متوقعة. ففي شهر جويلية ١٨٠٦ أمر متولي ميناء مسقط السفينة الفرنسية فيجيلان (Vigilant)[٥٩] التي تعرضت لهجوم فرقاطة إنكليزية بالتوجه إلى عرض البحر وذلك حتى يأمن غائلة الإنكليز، إلا أن السلطان سعيد الذي كان يخشى رد فعل القراصنة الفرنسيين خاصة بعد مقتل ربان السفينة في الحادثة، بادر بتوجيه رسالة

صداقة إلى دوكان جاء فيها: «إننا حريصون على الانتفاع من الصداقة القديمة التي ظلت دائما قائمة بين أسلافنا والأمة الفرنسية»[٦٠]، وحتى يتودد لممثل فرنسا لم يتردد في التنديد ببريطانيا العظمى بهذه العبارة: «إنه من المؤكد أن سيادتكم لا يخفى عليه اندفاع وكبرياء الأمة الإنكليزية ومدى قوتها في بلاد الهند»[٦١].

فرد عليه دوكان بصفة مؤدبة ولكنها حازمة، مؤكدا وجوب تعويض ما لحق بالفرنسيين. وبالفعل جرت مفاوضات بين الطرفين انتهت في ١٦ يونيو١٨٠٧ بتوقيع معاهدة سلم اعتبرها الطرفان غير قابلة للنقض، لكن هذه المعاهدة التي أمضاها كل من دوكان والسيد عبد الحميد مندوب العاهل العماني سلطان، لم تصادق عليها الحكومة الفرنسية لتعارض بنودها مع القوانين المعمول بها في البحرية الفرنسية في فترات الحرب. فكانت هذه المعاهدة التي التزم بها لفترة زمنية محدودة والتي كان لها أثر محدود على الوضع السياسي بمثابة تعويض عن فشل مهمة كافينياك السابقة.

- إنكلترا تؤكد تفوقها في شرق الخليج وفي عمان، وفرنسا تستبعد من المحيط الهندي (١٨٠٧-١٨١٠):

ارتبطت إنكلترا مع فارس بمعاهدة ١٨٠٤، وأصبحت مرتبطة بروسيا في أوروبا في إطار التحالف الثالث ضد نابليون. فلم يكن بإمكانها مساندة الجيش الفارسي ضد روسيا في محاولته استرجاع يريفان. وبعد أن خاب أمله في الإنكليز بحث الشاه عن تحالف مع نابليون، فوقعت فرنسا وفارس معاهدة فينكانشتاين (Finckenstein) في ٤ مارس ١٨٠٧، التي بعث بمقتضاها الجنرال غاردان (Gardane) إلى طهران ليكون في عون حليفه الشاه في محاولته الاستيلاء على جيورجيا التي أصبحت محمية روسية منذ سنة ١٧٨٣، وهذا ما أوجب على شاه فارس الوقوف بجانب فرنسا في صراعها مع إنكلترا بالعمل على تجريد حملة ضد الهند.

كما أمضت فرنسا معاهدة مع الباب العالي وتولى سيباستياني (Sébastiani) مهمة مماثلة لما كلف به غاردان في طهران، الأمر الذي دفع دوكان إلى محاولة توسيع نظام التحالف هذا إلى عمان والتوجه نحو إشراك بغداد في هذا المسعى من أجل غلق منفذ الخليج أمام إنكلترا[٦٢].

وقبل أن يلتحق غاردان بمنصبه في طهران بعد رحلة استمرت ستة أشهر (١٨٠٧)، تبخر مشروع نابليون الطموح عندما تحول إلى روسيا وأمضى مع قيصرها اتفاقية تيلسيت (Tilsit) (٧ - ٩ يوليو١٨٠٧)، وأصبح أكثر اهتماما بمطامحه الأوروبية منه بأهدافه الاستراتيجية فيما وراء البحار، وهذا ما دفعه إلى الاعتراف بحقوق القيصر على مملكة

جورجيا. وأعقب هذا التحول السياسي تكليف غاردان بالقيام بمساعي مصالحة بين طهران وسان بيترسبورغ لم يحالفها النجاح بفعل مهاجمة الروس لبلاد فارس، وهذا ما دفع الشاه إلى إلغاء تحالفه مع نابليون مما عاد بالفائدة على إنكلترا التي حازت على المكانة التي كانت لفرنسا بفارس. فسارع سفيرها السيد هارفورد جونس بريدج (Sir Harford Jones Brydge) بالقدوم إلى طهران في شهر فبراير ١٨٠٩ محملا بأكياس من الهدايا، مما اضطر غاردان إلى مغادرتها قبل التوقيع على معاهدة التحالف الإنكليزي الفارسي[٦٢].

بعد تخلص الإنكليز من الحضور الفرنسي في شرق منطقة الخليج (فارس)، أصبحت أيديهم مطلقة للتدخل في الجهة الغربية من الخليج (عمان)، حيث أصبحت اللعبة المزدوجة التي كان يمارسها العمانيون (في التعامل بينهم وبين فرنسا) مثار قلق لهم. ومما زاد في توجههم نحوالتدخل في عمان تلك الخسائر الثقيلة التي لحقت بتجارتهم البحرية على يد قبيلة القواسم التي تمكنت في ظرف سنة واحدة من مهاجمة ثماني سفن إنكليزية مسلحة.

فقبيلة القواسم هذه، التي استقرت في جنوب الخليج وأصبحت تعتبر العدوالتقليدي لعمان، بعد أن أخذت بمبادئ الوهابية بالقوة ولكن بدون صعوبة كبيرة سنة ١٨٠٠، وفي نفس السنة ظهر مقاتلوها في عمان ووجدوا نعم العون من آل سعود بنجد. وهذا ما جعل حكومة الهند الإنكليزية ترى أنه بدون تقديم العون للعمانيين فسوف يضطرون للانضمام إلى الوهابيين مما يعزز صفوف أعداء إنكلترا في المنطقة[٦٤]، الأمر الذي جعل الإنكليز يضعون قوتهم البحرية تحت تصرف سلطان مسقط لإعانته على التخلص من القراصنة القواسم وإبعاد الخطر الوهابي عن بلاده، وهكذا نشأت صداقة بين إنكلترا والعاهل العماني بينما اختفى العلم الفرنسي من المحيط الهندي بفقدان فرنسا لمستعمرتها جزيرة فرنسا سنة ١٨١٠.

رابعا: إعادة العلاقات بين فرنسا وعمان (١٨١٤-١٨٥٥):

تجددت العلاقات العمانية الفرنسية مع حلول سنة ١٨١٤ وإن لم تخل بعد ذلك من سحب عكرت صفوها، ويعود ذلك إلى:

- حالة السلم التي سادت أوروبا (بعد سقوط نابليون).
- عودة فرنسا إلى المحيط الهندي (باسترجاعها جزر البوربون ونوسي بي ومايوط ومدغشقر).

- انتقال إقامة سلطان مسقط إلى مستعمرته زنجبار القريبة من الممتلكات الفرنسية.

هذا وتشهد على هذا التجدد في العلاقة الفرنسية العمانية تلك الصلات التجارية والبعثات العلمية والعلاقات الرسمية . ومع توقيع معاهدة سنة ١٨٤٤ أصبحت فرنسا، من حيث المبدأ، على قدم المساواة مع بريطانيا في عمان.

- عودة فرنسا إلى المحيط الهندي وما صحبها من توتر في العلاقات الفرنسية العمانية:

لم يطل غياب فرنسا عن منطقة المحيط الهندي، فقد ضمنت في ظرف ثلاثين سنة مكانة مهيمنة على الشاطئ الشرقي للقارة الإفريقية، فاسترجعت جزيرة البوربون بمعاهدة باريس (١٨١٤) ووضعت قدمها في السنة التالية بجزيرة مدغشقر لتتأكد سلطتها عليها سنة ١٨٢٠، كما استولت فرنسا أيضا على جزيرة توسي بي سنة ١٨٤٠ [١٥] ثم على جزيرة مايوط الواقعة في قلب سلطنات جزر القمر العربية وبجوار زنجبار التي اتخذها في نفس السنة (١٨٤٠) سيد سعيد بن سلطان مقرا لإقامته.

إن إصدار الحاكم الفرنسي لجزيرة البوربون فرايسينيه (Freycinet) أمرية سنة ١٨٢٢ والتي أسقط بموجبها الرسوم على السفن العمانية، لم يبدد قلق السلطان سعيد من الوجود الفرنسي بجوار ممتلكاته الإفريقية، لأن ذلك في نظره سوف يؤدي إلى منافسة الفرنسيين للتجار العمانيين فضلا عن أنه يجعلهم في موقف أفضل في حالة تدخلهم في الشؤون الإفريقية[١٦]، وهذا ما دفعه إلى رفض قبول وجود قنصل في زنجبار سنة ١٨٣٩، وحتى يبرر قراره هذا اعتبر أن الوثائق المقدمة من الموظف المعين لمنصب القنصل نوال (Noël) لا تحمل توقيعات الملك الفرنسي، وقد علل ذلك بالمعاهدات الجاري بها العمل مع الأمريكيين والإنكليز[١٧].

وقد أدى هذا الموقف من العاهل العماني إلى توتر العلاقة مع فرنسا في السنتين التاليتين. ازداد توتر العلاقة حدة من جراء طلبات فرنسا لنيل الامتيازات بالشاطئ الإفريقي وإلحاح حاكم جزيرة البوربون على إرسال عمال أفارقة يتمتعون بحريتهم للحاجة الملحة لأصحاب المزارع في تلك المستعمرة إلى هؤلاء العمال بعد أن منع البريطانيون منذ سنة ١٨٤٠ هجرة رعاياهم الهنود إلى جزر المحيط الهندي. لكن العاهل العماني سلطان عارض طلبات الفرنسيين لأن السماح بانتقال العمال إلى مزارع جزيرة البوربون لن يعود عليه بأي نفع شخصي، بل إن مغادرة أي عامل ستتسبب له في خسارة لأنها تحرمه من أخذ الضريبة على الأشخاص[١٨]، فضلا عن أنها قد تتسبب له في مشاكل على المستوى الدولي لأن طريقة جمع العمال في حد ذاتها كانت تماثل عن خطأ أوصواب،

تجارة الرق المحظورة دوليا.

في مثل هذه الأوضاع ظلت الصلات الطيبة لسيد سعيد مع فرنسا قائمة لم تتأثر بالأحداث التي طرأت آنذاك، وخاصة حادثة حجز السلطات العمانية لسفينة فرنسية كان يشك في أنها تمارس النخاسة سنة ١٨٤٩، وما أعقبها من استعراض للقوة قام بها طراد فرنسي أمام زنجبار سنة ١٨٥٣ [٦٥]، فقد استطاع العاهل العماني أن يحافظ على العلاقات الطبيعية مع فرنسا، وأن يبرم اتفاقا مع حكومة باريس يستجيب لمقتضيات لعبة التوازن الذكي الذي كان يلتزم به في تعامله مع كل من فرنسا وإنكلترا حتى يحافظ على استقلاله، فلم يجد معارضة من إنكلترا لكون ذلك يتماشى مع سياسة التقارب بين باريس ولندن التي أخذ بها النظام الملكي في فرنسا آنذاك (ملكية يوليو) والتي كان من المؤمل أن تخدم المصالح الفرنسية في المنطقة[٧٠]، لكن هذا لم يتحقق دائما في العلاقات الفرنسية الإنكليزية[٧١].

- معاهدة سنة ١٨٤٤:

عقدت معاهدة صداقة وتجارة بين عمان وفرنسا في ١٧ نوفمبر ١٨٤٤ ووقّعت بزنجبار من طرف سعيد بن سلطان وعن ملك فرنسا لويس فيليب (Louis Philippe) من طرف قائد السفينة رومان دي فوسيه (Romain Desfossés) مسؤول القاعدة البحرية الفرنسية في المحيط الهندي، وفي نفس اليوم الذي وقعت فيه هذه المعاهدة تم اعتماد القنصل الفرنسي بزنجبار[٧٢]،مما يظهر هذه المعاهدة بمثابة نجاح سياسي لفرنسا، خاصة أنها نصت على تمتع البلدين بمعاملة الأمة الأكثر حظوة؛ ومنحت فرنسا امتيازات ملموسة من قبيل حصول رعاياها على حق التنقل والإقامة والتجارة والشراء والبيع وكراء الأراضي والمنازل والمحال التجارية والتقاضي لدى القنصل الفرنسي، هذا الحق الذي ينطبق أيضا على العمانيين العاملين عند الفرنسيين باستثناء من كان متورطا منهم في جرائم يطالها القانون.

كما خولت هذه المعاهدة الفرنسيين حرية استيراد السلع بين الولايات التابعة للعاهل العماني على أن يدفعوا رسما حدد بـ ٥ ٪ من الحقوق المفروضة على السلع الداخلة والخارجة من الموانئ العمانية، مما ترتب عليه نوموعتبر في العلاقات بين عمان وفرنسا.

هذا، وقد أنجز الرسام الفرنسي آندري لوبروتون (André Lebreton) لوحتين لمفاوضات هذه المعاهدة التي سوف يترتب عليها لاحقا نوموعتبر للعلاقات الفرنسية العمانية[٧٣].

- العلاقات الرسمية والمبادلات التجارية والبعثات العلمية:

هناك جانب أدبي في العلاقات الفرنسية العمانية من مظاهره وصف آرثور دوغوبينو (Arthur de Gobineau) للسلطان سعيد بمناسبة توقفه بمسقط في ٢ مايو١٨٥٥، في إطار بعثة سياسية أرسلت إلى تلك الأقاليم في فترة تحالف فرنسا مع إنكلترا ضد روسيا القيصرية. فجاء وصفه للعاهل العماني بهذه العبارات التي ضمنها «رحلاته في آسيا» (Voyages en Asie) : " لقد كان سعيد يقبض في يده عصا طويلة يتكئ عليها في سيره، فكانت هيئته هذه تنم عن أكثر من النبل والكرامة... لقد كانت له عيون سوداء حلوة، وملامح وجهه تعبر عن هدوء عميق، أما ابتسامته فكانت ذات مسحة خاصة في رقتها وروحانيتها... إن شخصيته التي تشعر الناظر إليها بالتوازن بين مختلف العواطف لهي طابع وميزة الإنسان الطيب المتصف بحسن المعشر في كل البلدان، وسيرة سيد سعيد توحي بأنه إنسان يتمتع بقدرات وملكات جميلة ونادرة»[٧٤].

لم تبق اتفاقية ١٨٤٤ رسالة ميتة، فقد ارتبط بتطبيقها وصول أول سفينة عمانية تجارية كارولين (Caroline) إلى فرنسا، وهي من صنف السفن العربية ذات الصواري الثلاث، أبحرت نحومرسيليا سنة ١٨٤٩، وكان على متنها حاجي درويش المبعوث الشخصي لسلطان عمان، فحظيت بمعاملة متميزة بمرسيليا، ونظمت الغرفة التجارية بيعا بالمزاد العلني للسلع التي تحملها حتى يتحصل العمانيون على أحسن سعر عن بضاعتهم وخفض الرسوم على السلع التي تحملها. وأثناء ذلك قدم حاجي درويش رسالة من السلطان سعيد إلى عامل مرسيليا وحظي بتشريفات الاستقبال في كل من ميناء مرسيليا، والقاعدة البحرية بطولون، وقبل أن تغادر السفينة كارولين مرسيليا محملة بالبضائع الفرنسية، حظي المبعوث العماني باستقبال رئيس الجمهورية في باريس حيث مكث بها أسبوعين و تبادل الهدايا، مما جعل هذه الزيارة تتجاوز الغرض التجاري المحض الذي حدد لها[٧٥].

فقد النزاع الاستعماري الفرنسي الإنكليزي حدته في منطقة المحيط الهندي مع منتصف القرن التاسع عشر، مما سمح بتعدد الاتصالات والمبادلات في ميادين عدة، وتم تنظيم مهمات علمية مثل بعثة عالم النبات الفرنسي بيار أوشي-إلوا (Pierre Aucher-Eloy) الذي حل في شهري مارس وأبريل ١٨٣٨ بمناطق الباطنة والجبل الأخضر بعمان، وكتب تقريرا عن ذلك في كتاب «عروض لرحلة في الشرق» (Relations de voyage en Orient)[٧٦]، كما ترأس قائد السفينة شارل غيلان (Charles) (Guillain) بعثة أخرى

ما بين سنتي ١٨٤٦ و١٨٤٨، نشر تقريرها في كتابه الذي سبق ذكره، والذي تضمن جزءا خاصا باللوحات والصور، منها صور لشخصيات ورجال عسكريين عمانيين.

إن غيلان الذي نحتفظ منه اليوم بمعلومات ثمينة ضمنها كتابه، لم ينل موقف تقدير العمانيين بعد أن وعد بتقديم مساعدته لحكام براوة ولامو(١٨٤٦) في حالة انفصالهم عن الحكم العماني بزنجبار[٧٧]، فلم تلق مقترحاته القبول وندد بها سعيد، واحتج عليها لدى رئيس الوزراء الفرنسي غيزو (Guizot) [٧٨]وهذا ما يسمح لنا في ضوء هذه الحادثة أن نتفهم بكل وضوح التعليمات التي أعطيت لغيلان عندما قام، فيما بعد، بمهمته العلمية التي استغرقت وقتا طويلا بالساحل الشرقي للقارة الإفريقية، فقد جاءت تعليمات غيزوبهذه العبارات: «إنه لا يجب علي أن أغفل عن تذكيركم بأن التوجه الحقيقي لحكومة الملك هوالإبقاء على التفاهم في علاقاتها مع سلطان مسقط، وهذا ما يتوجب معه أن تلتزم في كل الظروف والأحوال موقف الحياد التام مع رؤساء الساحل الإفريقي الذين يطمحون عن حق أوباطل إلى التحرر من سلطة السلطان سعيد»[٧٩].

خامسا: تحسن العلاقات التجارية الفرنسية العمانية والسبق السياسي لإنكلترا (١٨٥٦-١٨٩٣):

لقد واصلت فرنسا تنمية علاقاتها التجارية مع مسقط وإن تراجع دورها السياسي أمام بريطانيا العظمى التي أشرفت على انقسام المملكة العمانية إلى سلطنتي عمان وزنجبار (١٨٥٦)، وفرضت حمايتها على السلطنة الأخيرة (زنجبار) (١٨٩٠) منتهكة بذلك الإعلان الفرنسي الإنكليزي المشترك الذي ضمن استقلال السلطنتين العمانية والزنجبارية (١٨٦٢).

وفي خضم الصراع بين فرنسا وإنكلترا من أجل النفوذ في عمان، حققت الأخيرة هدفا آخر عندما استحوذت على طريق التجارة البحرية الفرنسية العمانية، وأحكمت قبضتها على عمان بحرمان حاكم مسقط من مداخيل مستعمرته الإفريقية الغنية (زنجبار)، فلم تعد سلطته قادرة على الاستمرار إلا بفضل التعويض المالي الذي كانت تمده به زنجبار، والذي تكفلت به بريطانيا سنة ١٨٧٣، مما جعل سلطان مسقط تحت رحمة الإنكليز بعد أن أصبحت تلك المعونة رهن إرادتهم.

وبغض النظر عن تلك الأوضاع فإن العلاقات التجارية الفرنسية العمانية عرفت تقدما مستمرا سمح بإحداث خط بحري فرنسي مع الشرق كانت مسقط إحدى محطاته، وتولت تسييره شركة النقليات الإمبراطورية (Compagnie des Messageries

(Messageries البحرية التي أصبحت تعرف سنة ١٨٧٠ بالنقليات البحرية Impériales) (Maritimes. وأثناء ذلك (١٨٨١) عين لوي ماغير (Louis Maguire) أحد الإيرلنديين المقيمين بمسقط ليكون ممثلا قنصليا لفرنسا بعمان.

- تحكيم كانينغ وتفكك المملكة العمانية:

لقد حالفت الظروف إنكلترا في تصديها للنفوذ الفرنسي بعمان الذي يعود إلى معاهدة ١٨٤٤، وساعدها في ذلك تعرض عمان لحالة من الاضطراب وعدم الاستقرار أعقبت حكم السلطان سعيد (١٨٠٤-١٨٦٥). فبعد التطور الاقتصادي والتوسع الذي عرفته المملكة العمانية على عهده، تنازع أبناؤه تركته السياسية، فالسيد مجيد، حاكم زنجبار وملحقاتها، كان يأمل في أن يخلف أباه في الحكم، وسعيد ثويني الذي كان يتصرف في عمان، رغب في الحفاظ على وحدة المملكة العمانية تحت حكمه، وقد حظي بتأييد سري من القنصل الفرنسي بزنجبار لاديرلوس كوشيه (Laderlos Cochet) باتفاق مع سيد برغش الابن السادس لسعيد الذي كان مقيما بزنجبار، وهذا ما لم توافق عليه الحكومة الفرنسية الراغبة في عدم تدخل قنصلها في الشؤون الداخلية لعمان[٨٠]، وقد تمكن البريطانيون، الذين كانوا على علم بمساعي القنصل الفرنسي كوشي، من إيقاف الأسطول المحمل بالجنود، والذي أرسله ثويني للقضاء على حركة انفصال المقاطعة الإفريقية (زنجبار) في ١٨٥٨ [٨١] واضطروه إلى العودة إلى عمان، بعدها اقترحوا على الطرفين المتنازعين - حاكم عمان وحاكم زنجبار - اللجوء إلى الاحتكام لدى نائب الملك البريطاني بالهند اللورد كانينغ (Lord Canning) الذي قبل أن يكون حكما لوضع حد للنزاع.

جاء قرار التحكيم الذي صدر سنة ١٨٦١ متماشيا مع المبدإ الاستعماري «فرق تسد» إذ جعل من ثويني سلطانا على عمان ومن أخيه مجيد سلطانا على زنجبار، وهذا ما سمح بتجنب وقوع حرب أهلية وإن حرم سلطان عمان من حقوقه في المقاطعة الإفريقية الغنية (زنجبار) وأفقده مصادر دخل حيوية لدولته، وحتى يخفف من وقع هذه الخسارة التي مني بها، فقد أخذ أخوه مجيد حاكم زنجبار عهدا على نفسه بتقديم معونة سنوية لحكومة مسقط تقدر بـ ٤٠٠٠٠ كرونة، لم يتمكن من الإبقاء عليها مدة طويلة، فتولت إنكلترا تقديمها عوضا عنه ابتداء من سنة ١٨٧١ وإلى عام ١٩٥٦[٨٢]، وبذلك أصبح حكام عمان يدينون لبريطانيا العظمى بنصيب معتبر وقار من مداخيلهم، الأمر الذي كان له تأثير على سياستهم لمدة خمس وثمانين سنة[٨٣]، وأصبحت هذه الإعانة بالإضافة إلى إمكانية قطع تجارتهم مع الهند عائقا يحول دون نفوذ فرنسي دائم.

- الإعلان المشترك الفرنسي الإنكليزي لعام ١٨٦٢[٨٤]:

تعهدت حكومتا لندن وباريس في إعلان مشترك صادر في ٢٠ مارس ١٨٦٢ باحترام استقلال عمان وزنجبار، ويبدوهذا الإعلان في ظاهره لصالح فرنسا نظرا للتفوق الذي حازت عليه بريطانيا منذ ذلك الوقت، فقد ألزم هذا الإعلان إنكلترا بالتخلي عن مطامعها في إقليمي عمان وزنجبار المتميزين بأهميتهما الكبرى اقتصاديا واستراتيجيا، إلا أنه في الحقيقة لم يكن يعني عمان التي كان النفوذ البريطاني فيها مطلقا. أما فيما يخص زنجبار فقد كان إعلان ١٨٦٢بمثابة نهاية للمطامع الفرنسية بها.

وتشهد مناورات غيلان على اهتمام فرنسا بالشاطئ الشرقي لإفريقيا - بعد احتلالها لجزر القمر وجزيرة نوسي بي. فقد حصل الفرنسيون على تفضيل في المعاملة من السلطان مجيد الذي تحول عن إنكلترا بعد أن لم يتقبل دفع الإتاوة السنوية التي انجرت عن تحكيم كانينغ، وقد تخوفت إنكلترا من أن ذلك قد تنتج عنه هيمنة فرنسا على ميناء زنجبار الذي هونقطة تصدير نحوالبحيرات الكبرى وأعالي النيل، مما قد يهدد الأهداف البريطانية في مصر وإفريقيا الوسطى[٨٥]، لكن ذلك لم يحصل بعد أن قنع الفرنسيون باحتلالهم للمواقع الصخرية الجرداء لأوبوك (Obock) في ١٢ مارس ١٨٦٢، وهذا ما شجع إنكلترا على تجاهل تعهداتها في الإعلان المشترك مع فرنسا، وأعلنت حمايتها على زنجبار سنة ١٨٩٠، وعندما احتجت الحكومة الفرنسية على ذلك أجابها الوزير البريطاني للخارجية اللورد ساليسبوري (Lord Salisbury) بأن الموقف البريطاني مرده «النسيان»، وكتعويض لها أصبحت أيدي فرنسا طليقة في مدغشقر[٨٦] التي نجحت في وقت سابق في فرض نفوذها بها سنة ١٨٢٠، وإن ظلت إنكلترا في هذه القضية تحتفظ بشيء يمكن أن تبادله مقابل فرض حمايتها على زنجبار وهوإمكانية تأييدها لمملكة ميرينا (Merina) ضد فرنسا[٨٧].

لم يكن الحضور الفرنسي بمدغشقر، شأن التواجد الفرنسي في الجزر الأخرى في المحيط الهندي، مثار قلق الإنكليز الذين كانت اتصالاتهم مع الهند والشرق الأقصى تتم عن طريق أكثر أمنا وسلامة من الطريق المعتاد الذي يلتف حول رأس الرجاء الصالح وهوطريق قناة السويس.

لقد استطاع ليسيبس (Lesseps) أن يحقق حلم نابليون[٨٨] عندما أتم حفر برزخ السويس رغم عداء الحكومة البريطانية لمشروعه ومحاولتها إجهاضه، قبل أن تتفهم، بعد تدشين القناة سنة ١٨٦٩، مدى المنافع التي قد تحصل عليها. وبالفعل استطاعت إنكلترا

سنة ١٨٧٥ شراء نصيب الخديوي من شركة القناة الذي كان قد عرضه أولا على فرنسا. وبذلك أصبحت إنكلترا المساهم الرئيسي في شركة قناة السويس قبل أن يقتضي منطق سياستها الاستعمارية احتلال مصر عام ١٨٨٢ [٨٩].

تعتبر مسقط إحدى المحطات الرئيسية بين قناة السويس والهند، ومع ذلك ظلت وضعيتها غير محددة بالنسبة للإنكليز، فحاكمها عمليا تابع لإنكلترا لكنه شرعيا يعتبر غير خاضع لها، وهذا ما جعل وزير الخارجية اللورد ساليسبوري يلاحظ لزملائه أعضاء الحكومة البريطانية الذين كانوا يحبذون وضع عمان تحت الحماية البريطانية (١٨٩١): «بأنه من الأفضل المحافظة على الوضع الحالي، وأنه في حالة تغير هذا الوضع يتوجب إجراء استشارة مع الحكومة الفرنسية عملا بالتصريح المشترك لعام ١٨٦٢، وأنه من الصعب القيام به الآن»، فاستطاع بذلك ساليسبوري أن يقنعهم بضرورة انتظار الفرصة المناسبة[٩٠]، مما أبقى سلطان عمان محافظا على استقلاله.

سادسا: العودة القصيرة واللامعة للنفوذ الفرنسي بعمان:

- قنصلية أوتافي (Ottavi) والأحداث التي عرفتها العلاقة الفرنسية الإنكليزية:

إن النجاحات القصيرة والاستثنائية التي حققتها السياسة الفرنسية في عمان منذ ١٨٩٤ يمكن تفسيرها بعوامل مختلفة:

- الظروف الدولية التي تميزت بالحلف الفرنسي-الروسي، وبعودة العداء الاستعماري بين فرنسا وإنكلترا، الذي كان دافعا لحكومة باريس لتقوية علاقاتها مع سلطنة عمان.
- الشخصية المتميزة لأوتافي نائب القنصل وأول ممثل فرنسي بمسقط الذي أصبح بسرعة المستشار الفعلي للسلطان فيصل بن تركي بعد أن نجح في إبعاده عن الإنكليز.

سنحت الفرصة للإنكليز بأن يقوموا برد فعل على الحضور الفرنسي الذي تغافلوا عنه حتى سنة ١٨٩٩، فقد كان إعطاء حاكم مسقط لفرنسا حق امتياز إنشاء «مستودع الفحم» عملا أثار احتجاجهم ودفعهم إلى إرغامه، تحت التهديد بالمدافع، إلى نقض التزاماته للفرنسيين وإعادة علاقات الصداقة معهم؛ وبذلك استعادت بريطانيا العظمى مكانتها المهيمنة التي تجرأت فرنسا على أخذها منها مؤقتا، فظلت تمارس هيمنتها على عمان لحوالي قرن.

هذا وعندما فقد أوتافي ثقة السلطان بفعل ضغط الإنكليز، حول جهوده للدفاع عن الرعايا العمانيين الذين كانوا يتمتعون بحماية فرنسا، والذين اعتبرهم أوتافي ضمن صلاحياته التشريعية، ويتعلق الأمر بربابنة السفن العمانية التي كانت تقوم بنشاط

تجاري مع الممتلكات الفرنسية في المحيط الهندي، والتي سمحت لها فرنسا بالملاحة تحت علمها، وهذا ما جعل ربابنتها في منأى عن مراقبة البحرية البريطانية، وسمح لبعضهم أن يمارسوا النخاسة المحظورة دوليا مستغلين في ذلك عدم فاعلية عمليات التفتيش الفرنسية في هذا الشأن. وبعد عرض القضية عليها أدانت محكمة لاهاي فرنسا، فحققت بذلك إنكلترا مكسبا مضاعفا على حساب غريمتها فرنسا بانتهاكها للقانون الدولي فيما يخص مسألة مستودع الفحم، وباستغلالها لقضية أصحاب السفن العمانية لصالحها.

- الحلف الفرنسي الروسي:

تخلت السياسة الفرنسية عن موقفها المحتشم في عمان بتوجيه من هانوتو (Hanotaux) الذي أصبح وزيرا للخارجية سنة ١٨٩٤ وعرف بمواقفه المندفعة. فبعد أخذ ورد تم تعيين ممثل قنصلي لفرنسا بمسقط سنة ١٨٩٤، مما أعطى دفعا للمبادلات التجارية ورسخ صلات الصداقة التي ظلت قائمة مع عمان، ودعم التوجه السياسي والعسكري الذي كانت فرنسا وروسيا تحاولان تحقيقه نتيجة الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين هيئتي أركان الحرب الفرنسية والروسية والذي مهد لإقامة التحالف الفرنسي الروسي في صيف سنة ١٨٩٢، وكان ذلك يندرج في إطار مخططات قيصر روسيا الذي كان مهتما أيضا بالخليج، وكان يسعى إلى أن يتوج التقدم المتواصل الذي حققه على حدود أفغانستان وفارس بإنشاء سكة حديد تعبر تلك المناطق وتنتهي عند الساحل الفارسي أوالكويت.

أما في فرنسا فقد طالب النائب ذوالنزعة الوطنية دولونكل (Deloncle) أمام البرلمان الفرنسي في شهر فبراير ١٨٩٢ بإرسال قنصل فرنسي إلى مسقط من أجل تسجيل المواطنين الذين هم تحت الحماية الفرنسية، معقبا على هذا الطلب بقوله: «إن فرنسا سوف تكون في وضعية تمكنها من التعامل مع روسيا وتسمح لها بضمان حضورها كحليف قوي جدا إذا استطاعت أن تثبت وجودها في الخليج»[٩١]، ثم أعاد هذا النائب طرح هذه القضية في السنة التالية (١٨٩٣) عند مناقشة الميزانية بالبرلمان مطالبا باعتماد قرض يخصص لافتتاح نيابة قنصلية لفرنسا بمسقط، ونال وعدا من وزير الخارجية باستحداث هذا المنصب الدبلوماسي[٩٢].

إن الوفاق مع سان بيترسبورغ كان موجها بالنسبة للحكومة الفرنسية في أساسه ضد ألمانيا، وإن كان من الطبيعي أن مثل هذا الوفاق يتطلب وضع نوع من الاستراتيجية العامة بين الحليفين تضمن مصالحهما، وتحقق أهدافهما في أوربا الغربية وفي منطقتي

البلقان والشرق الأوسط حيث يوحدهما موقف معارض لبريطانيا العظمى.

هذا، وبغض النظر عن نتائج هذه السياسة في بلاد الشام ومنطقة المضايق (البوسفور والدردانيل)، فإن احتمال تجزئة الإمبراطورية العثمانية سوف يجعل الأقاليم الجنوبية للخليج عرضة للتوسع الإنكليزي، فحسب عبارة الجريدة البريطانية غلوب (Globe) في عدد ١٥ أكتوبر ١٩٠٣ والتي استوحتها من اللورد كورزون (Lord Curzon) نائب الملك بالهند: «إن إنكلترا سيدة كل سواحل الجزيرة العربية من مصب الفرات وحتى السويس، وصاحبة السيادة المطلقة من مصر وحتى عدن وملحقاتها، ومتولية حماية مسقط وعمان، وكذلك ساحل المعاهدات (Trucial Oman)، وسوف تخلف الهيمنة العثمانية عندما تسقط نهائيا وعندها سوف تعلن نفسها صاحبة الحماية على كل بلاد العرب»(٩٣)، وهذا ما يفهم منه أن حكومة لندن كانت تحبذ تجزئة الدولة العثمانية، وأن فرنسا وروسيا اللتين كانتا تحاولان تنسيق سياستهما في المنطقة لم تبقيا في وضع غير المعني بالأمر فيما يخص هذه المسألة[٩٤].

لقد عبر التحالف الفرنسي الروسي عن نفسه بأسلوب رمزي، عندما قام الطرادان الفرنسي إنفرنيت (Infernet) والروسي بويارين (Boyarine) بجولة مشتركة سنة ١٩٠٣ التقيا أثناءها في مياه مسقط وحظي قائدا الطرادان بصحبة القنصل الفرنسي باستقبال السلطان سعيد فيصل بن تركي الذي بادرهما بزيارة مماثلة، ومن مسقط واصل الطردان الفرنسي والروسي طريقهما نحو الخليج حيث توقفا في موانئه الرئيسية قبل أن تنتهي جولتهما بالعودة مجددا إلى مسقط[٩٥].

- بول أوتافي:

التحق أول ممثل قنصلي فرنسي بول أوتافي[٩٦] بمنصبه في ٨ نوفمبر ١٨٩٤، وكان يعتبر من أحسن المطلعين على أحوال المنطقة، إذ شغل نفس المنصب بزنجبار، ويجيد الكلام بالعربية ويتصف تصرفه بالذكاء والحزم، وهذا ما ساعده على اكتساب ثقة سيد فيصل الذي تردت علاقته بالقنصل البريطاني فاغان (Fagan)، فقد تضافرت العلاقات السيئة لهذا القنصل مع العنجهية البريطانية لتشجع العاهل العماني على الارتماء بين أحضان الفرنسيين.

ففي سنة ١٨٩٥ أرسلت الحكومة البريطانية على جناح السرعة سفينتين حربيتين إلى مياه مسقط في الوقت الذي لم تحرك فيه ساكنا لمساندة حاكمها فيصل الذي تعرضت

عاصمته لهجوم قبائل عربية بزعامة الشيخ صالح بن علي أحد شيوخ المناطق الداخلية، ولم يكتف الإنكليز بهذا الموقف بل فرضوا على العاهل العماني تعويض التجار الهنود على ما أصابهم من ضرر جراء هذه الحادثة(٩٧).

هذا في الوقت الذي عرض فيه أوتافي على سيد فيصل تقديم المساعدة، هذه المساعدة التي تحققت في وقت متأخر جدا بوصول قطعة لوترود (Le Troude) التابعة للبحرية الفرنسية. وهذا ما ولد وهما لدى الحاكم العماني بأنه في استطاعته مستقبلا الاعتماد على المساندة الفرنسية(٩٨).

وفي سبتمبر ١٨٩٦ منح السلطان لفرنسا بناية جميلة لتتخذها إقامة ومقرا قنصليا، ويطلق على هذه البناية منذ ذلك الوقت اسم بيت فرنسا(٩٩).

- قضية مستودع الفحم (Dépôt de charbon):

ظل الفرنسيون يأملون لفترة طويلة في أن يكون لهم على الساحل العماني مستودعات (مخازن) فحم لحاجتهم إليها في تزويد سفنهم، وهذا ما عبرت عنه مذكرة لوزارة البحرية الفرنسية مؤرخة في ٢٦ أبريل ١٨٤٤ بهذه العبارة: «إنه لشيء جيد أن يتدخل قائد المحطة البحرية الفرنسية في المحيط الهندي رومان دي فوسيه (Romain Desfossés) لدى السلطان في شأن نيل فرنسا امتياز إنشاء مخازن للفحم على ممتلكاته»(١٠٠)، وهذا ما تحقق في شهر مارس ١٨٩٨ عندما رخص سيد فيصل للفرنسيين، تكريما لفرنسا وتوثيقا للروابط معها، بإقامة مستودع للفحم في جون بندر جيزة الواقع على بعد سبعة كيلومترات إلى الشمال من مسقط، وقد اختير هذا الموقع البعيد عن المساكن حتى لا يتضرر السكان(١٠١).

أبدى الإنكليز معارضة شديدة لهذا المشروع رغم كونه مقبولا من الوجهة الاقتصادية ومتماشيا مع المعاهدة الفرنسية العمانية لعام ١٨٤٤ التي تنص المادة ١٤ منها على: «حق الفرنسيين في أن ينشئوا بزنجبار أوأية نقطة أخرى من ولايات السلطنة مستودعات أومخازن للتموين من أي صنف».

لم يكن للمنشآت المقترح إنجازها أي طابع عسكري إلا أنها أثارت مخاوف الإنكليز لطبيعة الموقع الذي اختير لها في حالة تحصينه لاحقا. وكانت حكومة لندن قد طلبت من باريس عند توقيع المعاهدة الفرنسية العمانية (١٨٤٤) توضيحات حول المقصود من عبارتي «مستودعات» و«مخازن التموين»، فقدم لها آنذاك غيزوكل التطمينات المكنة، وأكد لها أن فرنسا ليس في نيتها أبدا إقامة قواعد عسكرية في تلك المنطقة(١٠٢)، ولم يصدر أي

شيء يشعر بالتهديد باستثناء المقال الذي نشره الدكتور برامهوفر (Brumhofer) الأستاذ بجامعة سان بيترسبورغ سنة ١٨٩٥ والذي طالب فيه بالاستيلاء على بندر جيزة ليكون نهاية للخط الحديدي الروسي المزمع إنشاؤه من حرات عبر بلاد فارس[١٠٣].

عمل الإنكليز الذين كانوا يمتلكون مستودع فحم بمسقط على إدراج بند سري في الاتفاق التجاري الذي عقدوه مع السلطان سنة ١٨٩١ حتى يمنعوا الفرنسيين من أن يحصلوا على نفس التسهيلات التي منحت لهم، وقد نص هذا البند السري على منع حكومة مسقط إعطاء أية امتيازات من هذا النوع لأية حكومة ما عدا حكومة لندن. وكتبت الجريدة الإنكليزية غلوب معلقة على ذلك بهذه العبارة: «إننا نقدم للأمير إعانة سنوية، ونتعهد باحترام استقلاله شريطة أن يتقبل نصائحنا فقط، وإذا كانت فرنسا وإنكلترا قد وعدتا باحترام استقلال مسقط فإن هذه المعونة قدمت لمسقط إحدى عشرة سنة بعد ذلك، وهذا ما غير الوضع جذريا»[١٠٤].

وإذا كان الإنكليز قد استعملوا قبل قرن الابتزاز الاقتصادي لإرغام العاهل العماني على قطع علاقاته مع فرنسا، فإن نائب الملك بالهند اللورد كورزون ذهب بعيدا هذه المرة في حرصه الشديد على أمن مستعمرته عندما صارح السلطان: «بأن مستودع الفحم الذي نالته فرنسا سوف يتحول غدا إلى قاعدة عسكرية»[١٠٥]، وعندها سوف تستعمل إنكلترا طرقا أكثر شدة وصرامة لإلغاء هذا الامتياز الممنوح للفرنسيين.

ومع حلول شهر ديسمبر ١٨٩٩، أوقفت المعونة المقدمة لمسقط، رغم أن هذه المعونة تعتبر التزاما من التاج البريطاني ناتجاً عن اتفاق دولي بين سلطنتي مسقط وزنجبار عقد برعاية إنكلترا التي يتوجب عليها ضمانه بعد أن فقدت زنجبار استقلالها وأصبحت محمية إنكليزية.

وتبعا لهذا الموقف أعطي الأمر برفع العلم البريطاني على بندر جيزة عند ظهور أول سفينة فرنسية. وفي ٩ فبراير وبعد أن رفض احتجاجا تقدم به فاغان، تسلم السلطان فيصل بواسطة العقيد ميد (Meade) مندوب نائب الملك بالهند والمقيم بالخليج، مذكرة تلزمه بتنفيذ مجموعة من الأوامر في ظرف أربع وعشرين ساعة، منها ما يتعلق بإلغاء الامتياز الممنوح للفرنسيين، وقد ورد التهديد التي تضمنته هذه المذكرة بهذه العبارة: «فإذا أصررتم على موقف غير ودي فإن الإعانة المالية سوف تقطع، وأن الدعم السياسي والعسكري الذي تتمتع به سيادتكم ومن سبقكم سوف يوجه ضدكم»[١٠٦]، ومع أن فيصل سلم أخيرا بالمطالب التي تضمنتها المذكرة، فإن تشكيلة السفن البريطانية المكونة من سفن سفينكس (Sphinx) وإكليبس (Eclipse) وريدبراست (Redbreast) أخذت مواقعها

قبالة مسقط في ٦ فبراير ١٨٩٩، ووجهت دعوة لفيصل للقدوم إلى سفينة قيادة الأسطول البريطاني ليعلن منها إلغاء الامتيازات الفرنسية. فامتنع عن ذلك لكنه لم يجد مناصا من النزول عند طلب اللورد كورزون الذي أراد إهانته بعد أن وجه له آخر إنذار بقنبلة مدينة مسقط حالا، فاضطر فيصل أخيرا إلى التوجه نحوالأميرال دوغلاس (Douglas) قائد التشكيلة البحرية ليبلغه إلغاء الإجراء الذي اتخذه في صالح الفرنسيين.

وقد طلب فيصل من الممثل الفرنسي أوتافي إطلاع حكومته على الأمر، فوجه الفرنسيون احتجاجا لحكومة لندن في ٢٢ فبراير، لكن اللورد ساليسبوري ألقى المسؤولية في هذه الحادثة على الحكومة الإنكليزية الهندية التي وضع رئيسها اللورد كورزون الحكومة البريطانية أمام الأمر الواقع. ولم تتلق حكومة باريس سوى مساندة معنوية من قيصر روسيا نيقولا الثاني، وهذا ما أشار إليه السفير الفرنسي في سان بيترسبورغ مونتيبيلو (Montebello) في مراسلة له بتاريخ ١٦ مارس ١٨٩٩، تتعلق بمحادثة أجراها مع القيصر، بهذه العبارة: «إن الموضوع الأساسي لانشغالات الإمبراطور يتعلق بإنكلترا في كل المسائل الحالية، وقد عبر بقوة عن مشاعره حول حادثة ومسقط وسلوك نائب الملك البريطاني بالهند»[١٠٧].

وقد أمكن حل أزمة مسقط بعد ما أثارته من ردود فعل حادة في كل من لندن وباريس، فسمح للفرنسيين ببناء مستودع فحم لهم بجانب المستودع الإنكليزي بساحل المكلا بمسقط؛ وكان حلها متزامنا مع حادثة فاشودة في السودان، فلقي ذلك رضا الرأي العام الفرنسي، وترجمت جريدة الزمن (Le Temps) الباريسية هذا التوجه بتعليقها على الإجراءات التي اتخذتها حكومة الهند لإحباط طلب فرنسا بهذه العبارة: «إننا نستطيع التأكد من أن الشكل غير المقبول لهذه الإجراءات لم تتبنه الحكومة الإنكليزية، هذه الحكومة التي عملت على إزالة كل ما قد يجرح الشعور الفرنسي».

- مسألة البحارة العمانيين المكتسبين للحقوق الفرنسية:

هناك موضوع آخر ظل محل خلاف بين إنكلترا وفرنسا، يتمثل في اكتساب بعض أصحاب السفن العمانية حقوق الرعايا الفرنسيين عملا بالقرار الذي اتخذه حاكم جزيرة مايوط في ٥ فبراير ١٨٤٦ في صالح بعض ربابنة السفن العمانية الذين يمتلكون مؤسسة في إحدى مستعمرات الجمهورية الفرنسية، والذين خولوا تسجيل سفنهم ورفع الراية الفرنسية[١٠٨].

كان الهدف من هذا الإجراء تنمية المبادلات التجارية بين الممتلكات الفرنسية وعمان، على أن هذه الحقوق تمنح لسنة واحدة بحيث يمكن لممثلي فرنسا القيام بالمراقبة بين

الحين والآخر. وتضاعف عدد السفن العمانية المتمتعة بهذا الامتياز في ظرف نصف قرن، وكان أغلبها من ميناء صور الواقع على بعد ٢٥٠ كلم إلى الجنوب من مسقط، والذي ظل المكان الوحيد بعمان الذي استمر فيه النفوذ الفرنسي.

لقد وصف بروني ميون (Brunet Millon) أصحاب السفن الحاصلين على شهادة الاعتماد الفرنسية: «بأنهم يحتلون في عمان، بفضل عدد سفنهم، المكانة التجارية الأولى، فهم الملاحون الكبار وتجار البحر الرئيسيين في المحيط الهندي، بحيث لا توجد محطة على الساحل الإفريقي أوالخليج لا يظهر فيها العلم الفرنسي الذي تحمله سفنهم... وبفضل هذه الوضعية سوف يكون لفرنسا بمسقط مكانة لا تقل قوة عن مكانة إنكلترا»[١٠٩]، ورغم ما في هذه العبارات من مبالغة لكون عدد أصحاب هذه السفن ذوي الأصول العمانية لا يتجاوز الثلاثين[١١٠]، فإن الفرنسيين كانوا يمتلكون بهذه الوسيلة تأثيرا لا تستطيع بريطانيا العظمى غض النظر عنه فترة طويلة، وهذا ما نبه إليه أوتافي في مكاتبته لوزير خارجيته (٢ يناير ١٨٩٥) بقوله: «إن الحكومة البريطانية التي اعتادت أن تكون السيد الحقيقي بعمان حريصة على منع كل علاقة تجارية لهذا البلد لا تدفع به كل يوم نحوالتبعية للحكم البريطاني بالهند، وهذا ما جعلها ترى بعين الغيرة والقلق الحقوق البحرية والتجارية التي سوف تزيد من أهمية حقوقنا السياسية في بلد وضعتنا فيه اتفاقيات ١٨٦٢ و١٨٩٠ على قدم المساواة مع بريطانيا العظمى. ومن الجلي والحالة هذه أن مسألة ميناء صور العماني سوف تثار في يوم أوآخر... وإن ما رأيته من احتداد العداوة الإنكليزية ضد سفننا على الساحل الشرقي لإفريقيا يجعلني أتوقع أن سخط الرعايا الإنكليز بمنطقة الخليج سوف يلحق بالسفن الشراعية التي تحمل العلم الفرنسي على ساحل بلاد العرب نفس الاتهامات الباطلة ونفس الإجراءات التعسفية التي كنت شاهدا عليها في زنجبار»[١١١].

إن محاربة تجارة الرقيق بين إفريقيا الشرقية وبلاد العرب، التي تم تنظيمها بتحبيذ من الندوة العالمية ببروكسل (١٨٩٠)، تولت القيام بها بصفة رئيسية البحرية البريطانية التي كانت تهيمن على المحيط الهندي. وقد اعتبرت حكومة لندن في نشاطها هذا أن إعطاء الحقوق الفرنسية للسفن الشراعية قد استعمل كغطاء للسفن العمانية التي تقوم بتجارة الرقيق المحظورة، وسمح لها أن تفلت من عمليات التفتيش الإنكليزية، وأن حالات الانتهاك هذه لم يوضع لها حد وإن أصبحت مع مرور الوقت نادرة[١١٢].

حاول الفرنسيون التقليل من شأن هذه الظاهرة التي يمكن أن يستغلها الإنكليز لشن حملة شرسة ضدهم، فأوعزت الحكومة الفرنسية إلى قناصلها وبحريتها خاصة بزنجبار

وعمان أن يسهروا بأنفسهم على مراقبة السفن الشراعية العمانية التي هي تحت الحماية الفرنسية. وفي هذا المسعى كان القنصل الفرنسي ينتقل للإقامة في ميناء صور العماني في فترة محددة من كل سنة للإشراف على عملية المراقبة التي تقوم بها قطع البحرية الفرنسية[١١٣] مثل قابس (Gabès) وفريان (Friant) وسكوربيون (Scorpion) وإنفرنيت (Infernet). وكانت عملية المراقبة هذه تتم ما بين شهري أبريل ويونيو، وهي الفترة التي تعود فيها السفن الشراعية المرتبط إبحارها بالرياح الموسمية من إفريقيا والهند.

تباطأت حكومة باريس في المصادقة على اتفاقية بروكسل الخاصة بقمع تجارة الرقيق، في الوقت الذي ظلت فيه عمليات تفتيش السفن في غالب الأحيان بدون جدوى. فاكتسبت بذلك فرنسا سمعة سيئة ألصقتها بها عشرات السنين من التواطؤ تبعتها سنوات من الإهمال في قضية الرق، منذ أن أعادت حكومة الإدارة (Directoire) بفرنسا تجارة الرقيق إلى جزيرة فرنسا سنة ١٨٠٣ .

إن قضية الرق في عمان ترجع إلى تقاليد قديمة، فقد لعبت النخاسة دورا اقتصاديا واجتماعيا رئيسيا في أقاليم عمان وملحقاتها[١١٤]، وكانت لها مساهمة معتبرة فيما يتعلق بالتبادل الفرنسي العماني في القرن الثامن عشر الذي مارس أثناءه الفرنسيون هذه التجارة. وهذا ما يفسر لنا جانبا كبيرا من موقف العمانيين المتماشي مع المصالح الفرنسية كما أوضح ذلك ماك نيمارا عند زيارته لمسقط سنة ١٧٩١ [١١٥].

وفي تلك الفترة لم يكن الإنكليز هم الآخرون يتجنبون استعمال العبيد واستخدامهم، فقد كانت شركة الهند الشرقية (East India Company) تقوم بشرائهم من مدغشقر وإفريقيا ومسقط [١١٦].

لقد كان الإنكليز بتبنيهم مبادرة إلغاء الرق متأثرين بلا شك بدوافع إنسانية بعد أن لم تعد مسألة النخاسة تحظى بالقبول في المجتمعات الغربية عموما، إلا أن ذلك لم يكن له أثر سلبي لوجود احتياطي كبير من اليد العاملة في الهند[١١٧]، وهذا ما جعل الموقف الإنكليزي الرافض للنخاسة فضلا عن أنه لا يمس المصالح البريطانية فإنه يتماشى مع قناعة الضمير لدى الإنكليزي، مما أعطى سلاحا إضافيا لحكومة لندن في سعيها لمراقبة التجارة البحرية وتدعيم الهيمنة البريطانية في منطقة الخليج والمحيط الهندي، مع العلم بأن قرار إلغاء الرق يعود إلى سنة ١٨٣٣ وأنه لم يعرف التطبيق في المستعمرات الفرنسية إلا سنة ١٨٤٨ ولم يتخذ في الولايات المتحدة إلا مع حلول سنة ١٨٦٥ .

فقدت الاتهامات الموجهة لفرنسا في شأن ممارسة ربابنة السفن العمانية الحاملة للعلم الفرنسي لتجارة الرقيق كثيرا من وزنها بعد أن أصدرت المحكمة الفرنسية بجزيرة

لاريونيون أحكاما ثقيلة في حق أصحاب سفينتي سلومة (Saloma) وسعاد (Soad)، كان لها تأثير في قمع هذه التجارة [١١٨].

وإذا كان أوتافي يعتبر أن أصحاب السفن يتمتعون بحماية الجمهورية الفرنسية فإن الإنكليز كانوا يرون أن جوهر المشكلة هووجود جماعة من الأشخاص المحميين من طرف فرنسا يمكن أن يتخذهم القنصل الفرنسي ذريعة لترسيخ نفوذ بلده ويشكلون منافسين للتجار الهنود المعروفين بالبانيان (Banians) المقيمين بالموانئ العمانية والمرتبطين بمصالح الشركات الإنكليزية[١١٩]، وهذا ما جعل القنصل الإنكليزي في مناسبات عدة (ما بين ١٨٩٧ و١٩٠٠) يحث العاهل العماني سيد فيصل على منع استعمال العلم الفرنسي على السفن الشراعية العمانية، فلم يجد هذا الأخير بدا، بعد تحفظه على ذلك، من توجيه احتجاجات عديدة في هذا الشأن للمثل الفرنسي أوتافي موضحا له في نفس الوقت أن تصرفه هذا صادر عن تخوفه من حكومة الهند البريطانية.

توجه سيد فيصل بصحبة قنصل إنكلترا في ٧ يونيو١٩٠٠ إلى ميناء صور على متن سفينة حربية بريطانية لسحب شهادة التمتع بالحقوق الفرنسية من بعض مالكي السفن(١٢٠)، على أن ذلك لم يضع حدا لممارسة هذه الحقوق التي تعود إلى أكثر من نصف قرن، والتي عرفت نموا بفعل إقرارها من طرف السلطات العمانية في كل من مسقط وزنجبار.

وفي الأخير أحيلت هذه القضية التي تسببت في إشكالات عديدة بين فرنسا وإنكلترا إلى المحكمة الدولية بلاهاي للنظر فيها. وقد أصدرت هذه المحكمة سنة ١٩٠٥ قرارا يتماشى في مجمله مع وجهة النظر الإنكليزية[١٢١]، إذ كان نصه كالتالي:

«لا يحتفظ أصحاب السفن الشراعية العمانية الذين يحملون العلم الفرنسي بوضعهم القانوني إلا بموافقة من الحكومة الفرنسية وإقرار منها لوضعيتهم قبل تاريخ المصادقة على اتفاقية بروكسل المتعلقة بإلغاء تجارة الرقيق وهو٢ يناير ١٨٩٢، وبعد هذا التاريخ لا يحافظ على هذه الوضعية إلا الذين يستطيعون أن يثبتوا أن السلطات الفرنسية اعتبرتهم وتعاملت معهم على أنهم محميون من طرفها منذ فترة تعود إلى ما قبل عام ١٨٦٣، كما أن الحائزين على هذا الحق بمقتضى هذه الشروط لا يمكنهم نقل العلم الفرنسي إلى سفينة أخرى تابعة لهم»، مما سوف يقلص مستقبلا عدد المنتفعين بحقوق الحماية الفرنسية من العمانيين، إذ لم يعد عدد السفن الشراعية العاملة بين الخليج والشاطئ الشرقي لإفريقيا والحاملة للعلم الفرنسي يتجاوز خمس أوست سفن مع حلول عام ١٩٢١، حسب تقدير فالادا (Valada) القنصل الفرنسي ببومباي[١٢٢].

كما نص قرار محكمة لاهاي أيضا على أن رعايا سلطان مسقط، سواء كانوا مالكين للسفن الشراعية أوربابنة لها، سوف يفقدون حق التقاضي خارج الإقليم الذي كان يعفيهم من الخضوع للنظام القضائي لسلطان مسقط.

سابعا: ديلكاسي والوفاق الفرنسي الإنكليزي: قضية تجارة الأسلحة وانسحاب فرنسا من عمان (١٩٠٠-١٩٢٠):

لقد كان قرار التحكيم الصادر من محكمة لاهاي بمثابة الضربة الأخيرة التي أنهت الوجود الفرنسي بسلطنة عمان التي وقعت منذ ذلك الوقت في قبضة الإنكليز التامة. فكان على فرنسا أن تستخلص النتائج المترتبة على هذا الوضع الذي لم يعد فيه لممثلها، بعد مغادرة أوتافي لعمان عام ١٩٠١، إمكانية القيام بأي دور، فاكتسى بذلك الدور الفرنسي طابعا رمزيا حتى تم التخلي عنه سنة ١٩٢٠، رغم ما أثارته قضية تجارة الأسلحة التي كان يمارسها الفرنسيون في عمان من إرباك لوزارتي الخارجية الفرنسية والإنكليزية حتى سنة ١٩٠٤, ويندرج انسحاب فرنسا في إطار سياسة ديلكاسي (Delcassé) الذي كان يأمل في إقامة تحالف مع بريطانيا العظمى للتصدي للقوة الألمانية.

- سياسة ديلكاسي:

تراجع التنافس الفرنسي الإنكليزي الذي كان مصدرا لتوتر العلاقة بين البلدين في عمان نتيجة سياسة التهدئة والتقارب مع إنكلترا التي انتهجها ديلكاسي الذي خلف هانوتوفي وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٨٩٨ .

على أن ذلك لم يكن له آثار ملموسة على موقف البلدين من مسقط إلا بعد سنوات، وهذا ما أبقى الصراع حادا بين فرنسا وإنكلترا لفرض نفوذهما في هذه المنطقة، ويمكن تفسير هذه المفارقة بمواصلة أوتافي لنهجه الدبلوماسي في مسقط دون أن يتلقى دعم باريس الذي اقتضته خلافاته مع البريطانيين في السنوات الأخيرة التي سبقت استدعاءه إلى باريس بطلب من وزارة الخارجية البريطانية (١٩٠١). فبعد ذهاب هذا «الكرسيكي الصغير المشاغب»، كما كانت تنعته الملكة فكتوريا[١٢٣]، من مسقط، انصب اهتمام إنكلترا وفرنسا على إنشاء إمبراطوريتيهما عبر البحار، وقد تطلب ذلك وضع نهاية لمنافستهما الاستعمارية، في وقت أصبحت فيه ألمانيا في مقدمة الدول صناعيا وحتى عسكريا، مما أثار قلق حكومة لندن التي كانت تأمل في المحافظة على التوازن الدولي في أوروبا. وفي ظل هذه الأوضاع أبدت حكومتا لندن وباريس نفس القلق إزاء مطامع الهيمنة للقيصر الألماني غليوم الثاني (Guillaume II)، وتحتم عليهما وضع نهاية لخلافاتهما والتحالف

فيما بينهما، فأقر الوفاق الودي (1904) (L'Entente Cordiale) عهدا جديدا من علاقات التوافق بين فرنسا وبريطانيا العظمى، وهذا ما تطلب تسوية كل النزاعات العالقة بينهما.

- قضية تجارة الأسلحة:

لم يتضمن الوفاق الودي بين فرنسا وإنكلترا إشارة إلى عمان، كما ابتعد عن الإشارة إلى أي مصدر خلاف بين الطرفين، رغم بقاء قضية تجارة الأسلحة والعتاد معلقة بين البلدين؛ وقد كانت سوق مسقط تعتبر مركز توزيع هذه التجارة نحوالجهات الأخرى كالكويت وقطر وبلاد فارس وأفغانستان. فقد كانت تحمل منها الأسلحة في السفن الشراعية الصغيرة المعروفة بالبدان (Badan)، وقد تشحن أيضا على متن السفن التابعة لشركة الهند البريطانية في صناديق الحلوى للتمويه[١٢٤]، وهذا ما تسبب في استمرار الاضطرابات على الحدود الشمالية للهند وحتى في إمارات الخليج، الأمر الذي دفع حكومة الهند البريطانية على العمل لمنع هذه التجارة، فاتخذت إجراءات لحصر تجارة الأسلحة بمسقط، واعتبر السماح بمرورها نحوالجهات الأخرى تصرفا يتناقض واستقلال سلطنة عمان الذي ضمنه الإعلان الفرنسي الإنكليزي لسنة ١٨٦٢ .

وضمن هذا المسعى صدرت برقية عن القنصل الفرنسي في مسقط لارونس (Laronce) مفادها أن الأسلحة التي تتم المتاجرة بها مستوردة في أساسها من بلجيكا وألمانيا والجزء الضئيل منها يأتي من فرنسا[١٢٥]، وأنه من بين التجار المعنيين بهذه التجارة فرنسيان هما لويس ديو (Louis Dieu) وغوغيار (Gogoyer) ممثل مؤسسة باران ولوروا (Parent et Leroy) التجارية. وقد احتج هذان التاجران بشدة عند مصادرة سلعتهما وتسليمهما بشأنها أمرا يقتضي بإيداعها في مخزن مصالح الإدارة (١٩١٢)، وقاما بمساع في كل من مسقط وباريس للإفراج عنها اعتمادا على المادة الحادية عشرة للمعاهدة الفرنسية العمانية لسنة ١٨٤٤ التي تنص على أن أية سلعة تجارية مهما كانت لا تخضع للمنع سواء بالنسبة للاستيراد أوالتصدير في ولايات سلطان مسقط، وأن هذه الحرية لا يمكن أن يحد منها أي احتكار أوامتياز خاص بالبيع أوالشراء.

ومع الأهمية المحدودة لقضية الأسلحة هذه على المستوى العالمي، فقد كانت في الواقع مسألة معقدة على المستوى القانوني، شغلت لسنوات عدة مصالح وزارة الخارجية الفرنسية (كي دورسي) والإنكليزية (فورن أوفس)، ولم تجد لها حلا إلا مع حلول عام ١٩١٤ عندما وقعت الحكومتان البريطانية والفرنسية اتفاقا تخلت بمقتضاه باريس عن امتيازات تجارة الأسلحة التي خولتها لها معاهدة ١٨٤٤ وإعلان ١٨٦٢ .

- غلق قنصلية فرنسا بمسقط:

عقب الحرب العالمية الأولى توطدت العلاقات بين فرنسا وإنكلترا، وتم تحديد مناطق النفوذ ودخلت الدولتان في مرحلة جديدة من علاقاتهما، استبعد فيها تدخل أية دولة في المسائل المتعلقة بسيادة الدولة الأخرى. وكانت منطقة الخليج بحكم الأوضاع الاستعمارية لتلك الفترة تحت المراقبة البريطانية، ولم تعد أي مصلحة لفرنسا، مهما كانت ملحة، تبرر المحافظة على التمثيل الفرنسي بعمان الذي غدا تمثيلا رمزيا أكثر منه فعليا مع غلق فرنسا لقنصليتها بمسقط سنة ١٩٢٠، ونقل مهامها إلى قنصلية بومباي بالهند.

الخاتمة:

١ - عرفت العلاقات التاريخية بين فرنسا وعمان مرحلة نشطة حوالي سنة ١٧٣٥ وفقدت كل مبررات بقائها مع سنة ١٩٢٠، وأثناء هذين القرنين تحكم في هذه العلاقات عاملان هما: التجارة الإقليمية الفرنسية العمانية بالمنطقة، والنزاع بين فرنسا وإنكلترا.

٢ - إن اقتصاديات عمان والممتلكات الفرنسية في المحيط الهندي كانت متكاملة، وكانت هناك دورة تبادل تجاري بينهما ساعدت عليها الرياح الموسمية والرياح المعاكسة، مما استتبع إقامة علاقات سياسية لم تكن لتوجد بدون الحضور الفرنسي في جزيرة موريس (جزيرة فرنسا) والبوربون (لاريونيون) ثم في جزيرة نوسي بي وجزر القمر وكذلك مدغشقر، وهذا ما يفهم منه أن العلاقات الفرنسية العمانية ارتبطت بالنشاط التجاري وبأمن المواصلات البحرية، فعرفت الازدهار في فترات السلم (١٧٣٥-١٧٥٥ و١٧٨٣-١٧٩٢ و١٨٠٢-١٨٠٣ ثم بعد ١٩١٤). وكان مهندسوهذه العلاقات الممثلون الفرنسيون في منطقة جزيرة فرنسا وحتى في البصرة بما أقامه بعضهم من صلات صداقة حقيقية مع المسؤولين العمانيين.

٣ - أثناء القرن الأول وحتى عام ١٨١٤ من عمر العلاقات العمانية الفرنسية، نجحت الحكومة الفرنسية في إقامة علاقة متميزة مع عمان، قبل أن تتراجع أمام إنكلترا. بعدها لم يستطع الفرنسيون استرجاع النفوذ القوي الذي كان لهم، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف سياسة باريس وعدم انتظامها، وقد أضر بها تبدل أنظمة الحكم والتصرفات غير الموفقة، وهذا ما يشهد عليه:

- فقدان الهند (وفي نفس الوقت كندا) في ١٧٦٣,

- انتهاك القراصنة الفرنسيين لحياد عمان في الحروب التي واجهت فيها فرنسا

إنكلترا (١٧٥٦-١٧٦٣، ١٧٧٥-١٧٨٢، ١٧٩٣-١٨٠٢، ١٨٠٣-١٨١٤)، وكذلك عدم معاقبة هؤلاء القراصنة مما شجعهم على الاستمرار في أعمالهم بالإضافة إلى تباطؤ الحكومة الفرنسية في إصلاح ما تسببوا فيه.

- تردد الحكومة الفرنسية وعدم إقدامها في الوقت المناسب على فتح ممثلية لها بمسقط، مما أدى إلى فشل هذا المشروع أثناء القرن الثامن عشر.

- تراجع البحرية الفرنسية أثناء الثورة الفرنسية، هذا التراجع الذي لم تقدر الإمبراطورية الأولى (على عهد نابليون) مداه.

- فشل المهمات الدبلوماسية التي كلف بها بوشان (١٧٩٥) وكافينياك (١٨٠٣) لعدم الاستعداد الكافي لها وتنفيذها في وقت غير مناسب.

- معاهدة تيلسيت (١٨٠٧) التي دفع فيها نابليون بلاد الفرس إلى موقف معاد لفرنسا.

- خسارة فرنسا لجزيرة فرنسا والبوربون (موريس ولاريونيون) سنة ١٨١٠,

هذا وقد كانت بعض أنظمة الحكم في فرنسا في فترة علاقتها مع عمان لا تولي أي اهتمام بأقاليم ما وراء البحار، كما كانت القارة الأوروبية بصفة عامة المسرح الرئيسي للحروب التي خاضتها فرنسا والمجال الذي تركزت فيه المطامح الفرنسية. فظل النزاع مع إنكلترا في المحيط الهندي أمرا هامشيا في نظر المسؤولين السياسيين في باريس الذين لم يعد في مقدورهم سوى مناوشة البريطانيين ونهب مراكزهم التجارية بعد أن عجزوا عن زحزحتهم من المنطقة، وبعد أن خسرت فرنسا ممتلكاتها في الهند.

هذا عكس ما كان عليه الوضع بالنسبة لإنكلترا، فهي قوة بحرية لها نظرة أخرى مخالفة، فرضت سلطتها على شبة القارة الهندية وسيطرت برا وبحرا وتقدمت بصفة منهجية بعد أن عرفت حكومة لندن كيف توفر السند الدبلوماسي الضروري لخططها، خاصة بعد نجاحها في إقامة مندوبية ذات تأثير ببغداد (١٧٩٨) وتمكنها من عقد تحالفات مع تركيا (١٧٩٩) وفارس (١٨٠٩).

لقد أمضت حكومة الهند البريطانية بدلهي معاهدات مع العديد من أمراء الخليج نظرا لما تتمتع به من سلطة واسعة تخول لها تجنيد الرجال وتوفير العتاد الضروري للتصدي لكل تهديد خارجي لمصالحها، ولم تكن جزيرة فرنسا لتقف في وجه هذه القوة الكبرى. في الوقت الذي كان فيه حكام باريس منشغلين بالمسائل الداخلية الفرنسية أوبمشاريعهم الأوربية التي كانت لها الأسبقية الدبلوماسية والعسكرية على المصالح الفرنسية في منطقة الخليج والمحيط الهندي. وبعد أن فوتت فرصا عديدة في عمان، قامت فرنسا ببعض المحاولات المتأخرة لمعالجة فشلها أمام واقعية وتصميم إنكلترا المصرة

على أن لا تترك خارج مراقبتها إحدى الحلقات الرئيسية في نظامها الدفاعي عن وجودها في الهند.

٤ - جددت فرنسا حضورها في المحيط الهندي منذ ١٨١٤ وحتى نهاية القرن التاسع عشر وعملت على إقامة علاقات مع عمان، مستفيدة في ذلك من نهاية النزاع مع بريطانيا العظمى التي لم تحاول عرقلة عودة الفرنسيين إلى عمان بمقتضى المعاهدة الفرنسية العمانية لسنة ١٨٤٤، وعملا بالتصريح المشترك لعام ١٨٦٢ الذي وضع الفرنسيين على قدم المساواة مع الإنكليز، ويعود موقف الإنكليز هذا إلى كون تلك العلاقة في أساسها اقتصادية. وبالفعل عملوا منذ سنة ١٨٦٥ على الاستفادة من ضعف سلطنة عمان لفرض مراقبة ضيقة عليها ومنعها من ممارسة سيادتها عندما يتعلق الأمر بتهديد التفوق البريطاني.

وفي سياق هذه السياسة البريطانية تم فصل مقاطعة زنجبار الغنية عن سلطنة مسقط (١٨٦٢) ثم حرمانها من استقلالها (١٨٩١)، في الوقت الذي أصبحت فيه عمان تحت رحمة الإنكليز لافتقارها إلى مصادر دخل بعد استقلال زنجبار عنها، وهذا ما اضطر عاهلها، سنة ١٨٩١، إلى توقيع معاهدة أطلقت أيدي الإنكليز في أراضيه، وقد أخطأ هؤلاء عندما اعتبروا أن الامتيازات التي حصلوا عليها تحول دون عودة محتملة للنفوذ الفرنسي إلى سلطنة عمان.

٥ - تخلت فرنسا في سنة ١٨٩٤عن سياسة الحيطة التي انتهجتها في المنطقة منذ أربع وعشرين سنة، ففتحت أخيرا قنصلية لها في مسقط وعينت بها أوتافي، وهو دبلوماسي لامع تبدوصورة القنصل الإنكليزي بجانبه مجرد صورة باهتة، وقد نجح هذا القنصل في قلب الأوضاع لصالح بلده فرنسا، قبل أن يضحى به على مذبح «الوفاق الفرنسي الإنكليزي»، وقد توجب على الإنكليز من أجل محوآثار نشاطه أن يستعملوا وسائل كبرى تتمثل في استخدام السفن الحربية والالتجاء إلى المحكمة الدولية بلاهاي.

لقد كانت مهمة أوتافي عملا انتحاريا محكوما عليه منذ البداية بالفشل، في وقت لم يكن فيه للفرنسيين أي حظ للوقوف في وجه الإنكليز الذين كانوا لا يترددون في مواجهة منافسيهم الفرنسيين ولا يقنعون في ذلك بإجراءات محدودة.

هذا، وقد زاد في تعقيد مهمة أوتافي التحول الذي عرفته السياسة الفرنسية إثر رحيل هانوتو (ذوالنزعة الاستعمارية) عن وزارة الخارجية، فلم تعد أهداف أوتافي تتماشى وتوجهات المصالح الدبلوماسية في باريس، فقد ظل متأثرا بظروف التنافس الاستعماري المرير التي عين أثناءها في منصبه بعمان.

إن هذا التنافس الاستعماري المرير الذي كانت فرنسا تخوضه والذي كان النائب دولونكل (Deloncle) بمثابة الناطق باسمه، كان يهدف إلى تحقيق حلم الشرق الذي انجر وراءه نابليون لفترة، إلا أن مسألة منافسة إنكلترا في الهند لم تعد مطروحة بحكم تغير الظروف، وإنما أصبحت الفرصة مواتية لفرنسا لأن تكون لها مكانة في الخليج ولأن تقف أمام الأطماع الإنكليزية بالتعاون مع حلفائها الروس وبالاعتماد على المنضوين تحت حمايتها من العمانيين.

إلا أن جيوش قيصر روسيا لم تصل إلى شواطئ الخليج، بينما غدا حق الحماية الذي حاز عليه جزء من الأسطول التجاري العماني أمرا ضعيفا جدا من الناحية القانونية لا يقوى على التصدي لوجهة النظر الإنكليزية لدى القضاة الدوليين بمحكمة لاهاي. وقد استندت وجهة النظر هذه إلى حملة دعائية منظمة أعطيت صبغة إنسانية مؤثرة في الرأي العام.

ومع توجه وزير الخارجية الفرنسي ديلكاسي نحو الوفاق مع لندن باعتباره شيئا لا يمكن الاستغناء عنه في مواجهة ألمانيا وسعيه لتجنب أي احتكاك مع إنكلترا في منطقة الخليج والمحيط الهندي، حرم أوتافي من ذلك التأييد الذي كان يحظى به في سعيه لفرض النفوذ الفرنسي قبل سنة ١٨٩٨، في الوقت الذي تراجعت فيه تجارة السفن الشراعية العمانية.

فهذه التجارة التي قامت بدور ذي شأن في العلاقات الفرنسية العمانية حتى منتصف القرن التاسع عشر، تعرضت هي الأخرى للانحسار بفعل منافسة شركات الملاحة الأوربية التي لم يكن من بينها من ينتمي إلى فرنسا، قبل أن ينقطع معينها مع توقف حركة المبادلات بين سلطنة عمان والمستعمرات الفرنسية بالمحيط الهندي إثر إلغاء خدمات البريد البحري الفرنسي في منطقة الخليج (١٨٩٧).

إن غياب فرنسا كقوة استعمارية عن منطقة الخليج وعدم محافظتها على مصالحها الاقتصادية بعمان لم ينس دورها في الماضي الذي أشار إليه الأديب بيار لوتي (Pierre Loti) سنة ١٩٠٠ بشيء من الحنين عند توقفه بمسقط، حيث جاء في «أسفاره»: «أن هذه المدينة بثت في عيوني سرابا من اللون والضوء في الوقت الذي كنت ابتعد عنها تحت سماء كثيفة وبدون نجوم. وكنت أسترجع استقبال السلطان الذي كان تقليدا يظهر كم هي فرنسا محبوبة في بلد مسقط، هذا البلد الذي لم تعد، يا للأسف، تقصده سفننا»[١٣٦].

وبغلقها لقنصليتها في عمان وغيابها عن هذا البلد مدة خمسين سنة، استخلصت فرنسا النتائج الأخيرة المترتبة عن هذه الوضعية.

٦ - إن العلاقات الفرنسية العمانية تعتبر فاشلة من وجهة النظر الإمبريالية التي كانت سائدة في تقييم العلاقات الدولية حتى الحرب العالمية الثانية. فقد استحوذ الإنكليز على ما كان لفرنسا من نفوذ قوي بمسقط منذ ١٧٩٨، ووقفوا في وجه المحاولات الفرنسية لمنازعة إنكلترا في هيمنتها، الأمر الذي انتهى بتخلي حكومة باريس عن كل منافسة للنفوذ الإنكليزي في تلك المنطقة مع حلول عام ١٩٢٠.

٧ - على أن هذا الحكم يصبح نسبيا إذا ما نظرنا إلى العلاقات الفرنسية العمانية في حد ذاتها دون اعتبارها جانبا ثانويا في التنافس الفرنسي الإنكليزي. فوجود هذه العلاقة ومساهمتها في ازدهار السلطنة والممتلكات الفرنسية في المحيط الهندي حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر يعتبر في حد ذاته شيئا يستحق الذكر. ولم يكن تأثير هذه العلاقة اقتصاديا فحسب، فلولا الحضور الفرنسي لما استطاعت عمان الحفاظ على استقلالها.

إن مصلحة الطرفين الفرنسي والعماني تفسر بقاء العلاقة بينهما حية إلى حدود عام ١٩٠٠، هذه العلاقة التي يجب عدم إغفال العامل الإنساني عند دراستها،لأنه يعكس روابط التعارف والألفة التي وجدت بين مواطني الدولتين مدة قرنين من التبادل التجاري وحسن الجوار، رغم ما شابها من سوء تفاهم في بعض الأحيان.

الهوامش والمصادر

(١)لم يتم التطرق للفترة ما بعد ١٩٢٠ لأن المقال يتعلق بالعلاقات «التاريخية». فبعد سنة ١٩٢٠ وجدت بعض الاتصالات البروتوكولية إلا أن العلاقات الفرنسية العمانية فقدت مبرراتها. وانقطعت هذه العلاقات تماما تحت العهد الطويل للسلطان سعيد بن تيمور (١٩٣٢-١٩٧٠).

أما العلاقات الدبلوماسية التي تربط فرنسا وعمان منذ ١٩٧١ فهي تتعلق بالحاضر أكثر منها بالتاريخ، كما أن الأرشيف المتعلق بها لا يمكن الاطلاع عليه بعد.

(٢) بالنسبة لهذه الفترة، أنظر:

l'Islam. et iranien Monde Le Mascate, et Perse la XIV, Louis Korell, Anne et 1-78, p. IV, vol. l'Orient, de d'Histoire Société cultures, et Sociétés Mascate, à France de Ambassade et étrangères Affaires des ministère 1-5. p. 1978, France, la et L'Oman

(٣) لم تلعب جزيرة البوربون سوى دور ثانوي في العلاقات الفرنسية العمانية حتى عام ١٨١٠ الذي فقدت فيه فرنسا نهائيا جزيرة فرنسا

(4) Patricia Risso,Oman and Muscat, en early history, Groom Helm, Londres, 1986, p. 56.

(5) A. Auzoux, La France e Mascate aux XVIIIè et XIXè siècles, Revue d'Histoire diplomatique, XXIII, p. 525.

(6) Risso, op. cit., p. 143.

(7) Auzoux, op. cit., vol. XXIV, 1910, p. 235.

(٨) اتخذ الإمام إجراءات انتقامية. فقد هاجمت وحدتان عمانيتان القبطان دوكيريدان (De Kérédan)، الذي قام بحملة في الخليج ورسا بميناء مسقط. وقد دام الصدام ساعتين وانتهى بأسر القبطان وما تبقى من رجاله (Auzoux, op. cit., XXIII, p. 526) . على أن الإمام أعاد السفينة الفلبين (La Philippine) إلى أصحابها مع رسالة احتجاج للسلطات الفرنسية

(HabibMalallah bin Ali, Actes du séminaire France-Oman. Aperçus historiques et culturels, 30-31 octobre 1994, Université Sultan Qabous, p. 8).

(9) Ian Skeet, Muscat and Oman, the end of an era, Faber and Faber, 1974, p. 41.

(10) Auzoux, op. cit., XXIII, p. 534.

(١١) كانت لجان فرانسوا اكزافييه قرابة مع جان جاك روسو. فأبوه جاك الذي كان مجوهراتي في جنيف ثم في أصفهان منذ ١٧٠٥ كان العم الأكبر للكاتب جان جاك روسو:

HenriPrentout,Un neutre d'Asie pendant la Révolution et les guerres françaises, colonies napoléoniennes. Mascate, Revue de l'histoire des 211. p. trimester, 1er 1917,

L. J.-B. de Alep à Bagdad de Voyage au Introduction Poinssot, Louis 1899. Paris, Rousseau,

p.529-530. ibid, Auzoux, 12

140. p. cit., op. Risso, 13

des du ministère Archives d tée, non Versailles, gouvernement, (14) Noted Rousseau, à Ahmad b. Sa'id d lettre et 38, n* 5, folio étrangères, Affaires

158. p. cit., op. Risso, par citées H.(15.01.1788), 1202 el-thani, rabi' 6

par cité (19.05.1787), H. 1201 cha'ban 1 Rousse à Sa'id de Lettre 3, vol. 1827, Royale, Imprimerie arabe, Chrestomathie Sacy, de Sylvestre 299. p. XXIX, chapitre

du Archives Rousseau, à étrangères Affaires des ministre du Lettre (16) 39. folio I, vol. CCI, Mascate, MAE,

(١٧) اقترح روسوعلى الوزير الاختيار بين نائب القنصل ديلفال (Delval) وموستييه.

(١٨) Lettre du ministre des Affaires étrangères à Rousseau, n* 139m 19.05.1788, Archives du MAE, ibid.

(19) Auzoux, op. cit., XXIII, p. 535.

(20) Auzoux, ibid, p. 536.

حسب سيلفستر دو ساسي (Sylvestre de Sacy) فإن الحكومة الفرنسية اشترت لهذا الغرض السفينة بريد جزيرة فرنسا (Courrier de l'Isle de France) التي استبدلت فيما بعد بالكورفيت الإيكوراي (L'Ecureuil)، إلا أن هذه السفينة لم ترسل كذلك . (op. cit., note p. 535) ويذهب ساموويل مايلز(Samuel Miles) إلى أن السفينة بريد جزيرة فرنسا أرسلت إلى مسقط وتم حجزها في البحر من طرف طراد إنكليزي:

Samuel Miles, The Countries and Tribes of the Persian Gulf, Frank Cass and Co., Londres, 1966, p. 278.

(21) Note Gouvernement, Versailles, 1789, Archives du ministère Affaires étrangères, CCI, folio 42 et Auzoux, op. cit., XXIII, p. 536.

(22) Lettre de Mc Nemara au ministère de la Marine, du 13.07.1790, L'Oman et la France, op. cit., p. 6.

مثله مثل كونواي كان ماك نيمارا إيرلنديا في خدمة فرنسا.

(23) Lettre de Hamad à Rousseau de Dhu al-Hijja, 1294 H (août-septembre 1790), Sacy, op. cit., p. 304.

(24) Risso, op. cit., p. 143.

(25) Risso, ibid, p. 142.

(26) Risso, op. cit., p. 141.

(27) Risso, ibid, p. 144.

(28) Risso, ibid, p. 145.

(29) Cdt Four, Beauchamp, missionnaire, astronome, diplomate, Bulletin de l'Académie des Sciences, Belles Lettres et Arts de Besançon, 4è trim., 1932, p. 6.

(30) Risso, op. cit., p. 145.

(31) Lettre de Beauchamp au ministère des Affaires étrangères, Alep, 26 messidor, an VI (14.07.1798), Archives du ministère des Affaires étrangères, CCI, folio 235.

(32) Lettre de Beauchamp à Talleyrand, Le Caire, 24 vendémiaire an VII (15.10.1798), Archives du ministère des Affaires étrangères, CCI, folio 236.

(33) Four, op. cit., p. 22-31.

(34) Auzoux, op. cit., XXIV, p. 237.

(35) Miles, op. cit., p. 290.

(36) Correspondance de Napoléon 1er, publiée sur l'ordre de Napoléon III, Imprimerie Impériale, 1860, vol. V, tome V, an VII (1799), p. 361.

(37) Risso, op. cit., p. 103 et note 50, p. 114.

(38) Risso, ibid, p. 154

(39) Risso, op. cit., p. 148-149.

(٤٠) حمل زعماء آل أبي سعيد الذين تولوا الحكم منذ ١٧٤١، لقب «الإمام» التي اختير لها مؤسس الأسرة، ثم حملوا لقب «السيد» منذ ١٧٧٩ (الذي يطلق حتى اليوم على أفراد العائلة المالكة). أما لقب «السلطان» فهويرجع إلى اسم حاكم البلد بين ١٧٩٢ و١٨٠٤ (سلطان بن أحمد). وقد اعتبر الأوروبيون اسمه لقبا للحاكم، فأصبح يستعمل لقبا لحكام عمان كلهم. وقد استعمل الأوروبيون لقب «الإمام» و«السلطان» على حد سواء.

(41) Kalid AL-Wasim, Oman enter l'ind´ependance et l'occupation colonale, Labor et Fides, Genéve, 1986, p. 133.

(42) Charles Guillain (capitaine de vaisseau), Relation du voyage d'exploration à la côte orientale d'Afrique, 1846, 1847, 1848, Arthus Bertrand, Paris, 1856, vol. I, p. 210.

(43) Wasmi, op. cit., p. 133.

44 Wendell Phillips, Oman. A History, Librairie du Liban, Beyrouth, p. 72.

(45) Auzoux, op. cit., p. 240, et Julien de la Gravière, L'Amiral Roussin, Plon, Nourit et Cie, Paris, 1888, p. 285.

(46) Archives des colonies, Ile de France, vol. 99, Ahmed à Magallon, 1, non daté, cité par Auzoux, op. cit., p. 240.

(47) Miles, op. cit., p. 293 et s.

(48) Auzoux, op. cit., p. 240-243.

(49) Rapport de Talleyrand au Premier Consul, 12 vendémiaire an XXI (4 octobre 1802), Archives du ministère des Affaires étrangères, CCI, folio 246 (167), et Auzoux, op. cit., p. 244.

(50) Firouz Kajare, Le sultanat d'Oman, la question de Mascate, A. Pédone, Paris, 1914, p. 80.

(51) Guillain, op. cit., p. 202-208.

(52) Lettre de Vassé à sa soeur, à bord de l'Atalante, 22 vendémiaire an XII

(15.10.1803), citée par Colette Le Cour-Grandmaison, Notes pour le Musée franco-omanais de Mascate (VI, 3H).

(53) Amiral François Bellec, L'espace culturel et géostratégique des relations franco-omanaises, Actes du séminaire France-Oman, op. cit., p. 4.

(54) Lettre de Cavaignac au ministre des Relations extérieures, 20 frimaire an XII (12.12.1803), Archives du ministère des Affaires étrangères, CCI, vol. I, folio 280 (193).

(55) Auzoux, op. cit., XXIV, p. 246 et s et Prentout, op. cit., p. 224.

(56) Lettre de Cavaignac au ministre des Relations extérieures, citée dans la note 54 ci-dessus.

(57) Ou, selon Prentout, op. cit., p. 227, d'origine syrienne.

(58) Auzoux, op. cit., XXIV, p. 248 et Skeet, op. cit., p. 44.

(59) Auzoux, ibid, p. 256-258.

(60) Charles Brunet-Millon, Les Boutriers de la mer des Indes, Editions Pédone, Paris, 1910, p. 71.

(61) Auzoux, op. cit., XXIV, p. 257-258.

(62) Auzoux, ibid, p. 263.

(63) Driault, La politique orientale de Napoléon. C. Bastiani et Gardane, 1806-1808, F. Alcan, Paris, 1904, p. 170-342.

(64) Miles, op. cit., p. 288 et 315.

(٦٥) أثارت هذه العملية غضب سعيد الذي كان مهتما ببسط نفوذه على نوسي بي. فهذه الجزيرة يعود ملكها، حسب زعمه، للملكة سلقافية (sakalave) وضعت نفسها تحت سلطته. . Miles, op. cit., p. 343

(66) Wasmi, op. cit., p. 140.

(68) Miles, op. cit., p. 342-343.

(68) Wasmi, op. cit., p. 141-142.

(69) Ibid, p. 143-144.

(70) Dr Muhamed Redha Bhacker, L'Oman et la rivalité entre les nations occidentales dans la région de l'océan Indien, Actes du séminaire Franco-Oman,

op. cit., p. 56.

(71) Brunet-Millon, op. cit., p. 90-92.

(72) Monique Berger de Nomazy, Les premiers consuls de France à Mascate, Actes du séminaire France-Oman, op. cit., p. 15.

(٧٣) للاطلاع على نص المعاهدة، أنظر: Clercq, Recueil des traits de France, vol. V, p. 259-264..

(74) Arthur de Gobineau, Trois ans en Asie, NRF, Gallimard, Paris, 1ère partie, chap. VI, p. 93.

(75) Lettre du ministère de l'Agriculture et du Commerce au ministère des Finances, 13.06.1849, Archives nationales, F 12 8972, folio 21838. Lettre du Préfet des Bouche-du-Rhône au ministre de l'Agriculture et du Commerce, 13.06.1849, Archives nationales, F 12 8972, folio 18670. Journal L'Assemblée nationale, 30.08.1649, p. 3.

(76) Pierre Aucher-Eloy, Relations de voyages en Orient de 1830 à 1838, Librairie encyclopédique de Roret, Paris, 1843, p. 545-578.

(٧٧) حاليا ميناء براڤا الصومالي الواقع على بعد ٢٠٠ كلم جنوب غرب موقاديشيو.

(78) Wasmi, op. cit., p. 143.

(79) Instructions du 31.08.1846, Guillain, op. cit., vol. III, p. 158.

(80) Wasmi, op. cit., p. 166 et 168.

(81) Brunet-Millon, op. cit., p. 83.

(82) John Townsend, Oman. The Making of the Modern State, Croom Helm, Londres, 1977, p. 43.

(83) Denis de Rivoyre, Obock, Mascate, Bouchire, Bassorah, Plon, Paris, 1883, p. 103-104.

(٨٤) أتوجه هنا بالشكر إلى السيد جورج ملينان (Georges Melinant) على ملاحظاته حول الفترات التي تم التطرق إليها في هذه النقطة وفي النقطة السابعة.

(85) Brunet-Millon, op. cit., p. 85.

86 Traité franco-anglais du 05.08.1890. Dépêche de l'Ambassadeur de France au ministre des Affaires étrangères, Archives du ministère des Affaires

étrangères, Angleterre, vol. 858, p. 175.

(87) تسمى غالبا هوفا (Hova)، إلا أن هذه التسمية غير صحيحة.

(٨٨) أثناء إقامة نابليون بمصر، استخدم المهندس لوبير (Le Père) في وضع مشروع قناة تربط بين البحرين، وباطلاع دوليسيبس على مشروع هذا المهندس سنة ١٨٢٢ - وكان آنذاك يتولى وظيفة نائب القنصل بالإسكندرية - جعل من شق قناة السويس مهمة كرس حياته من أجلها.

(89) Brunet-Millon, op. cit., p. 139 et R.E.B. Duff, 100 Years of the Suez Canal, Clifton Books, Brighton, 1969, trad. Editions maritimes et d'Outre-mer, Paris, 1971, p. 161-204.

(90) G. Robert Landen, Oman since 1856, Princeton University Press, 1967, p. 275.

(91) Landen, op. cit., p. 246.

(92) Wasmi, op. cit., p. 176.

(93) Dépêche n* 73 du 15.12.1902, vice-consul de France à Bagdad à Ambassadeur de France à Constantinople.

(94) Archives du ministère des Affaires étrangères : NS Turquie, dossier 168 (notamment dépêche n* 48 de l'ambassadeur de France à Berlin, 10.02.1897) et Russie, Politique étrangère, dossiers 32, 33, 34, 35.

(95) Compte rendu du commandant d'Hespel au ministre de la Marine, n* 79 du 04.04.1903, Service historique de la Marine, BB4, 1669, doc. n* 79.

(٩٦) حول أوتافي وخلفائه، أنظر: .. Berger de Nomazy, op. cit.

(97) Wasmi, op. cit., p. 176.

(98) Lettres d'Ottavi au ministre des Affaires étrangères des 27.02 et 13.04.1895, Archives des Affaires étrangères, NS Mascate, vol. I, folios 103-107 et 185-186. Wasmi, op. cit., p. 177.

(99) Lettres d'Ottavi à Hanotaux, 05.09.1896, Archives des Affaires étrangères, NS Mascate, vol. 18, folio I (35-38 et 43-44), et Skeet, op. cit., p. 24.

(100) Archives des Affaires étrangères, MD Afrique, 149, folios 116 à 120.

(101)Wasmi, op. cit., p. 250.

(102) Wasmi, ibid, p. 143.

(103) Kajare, op. cit., p. 195.

(104) Cité par Brunet-Millon, op. cit., p. 217.

(105) Wasmi, op. cit., p. 199.

(106) Brunet-Millon, op. cit., p. 217.

(107) Dépêche de Montebello à Delcassé, 16.03.1899, Archives des Affaires étrangères, Russie, Dossier 34, vol. 3.

(108) Brunet-Millon, op. cit., p. 103 et s., et Archives de la Marine, s. série BB4, 1510.

(109) Brunet-Millon, ibid, p. 211.

(110) Wasmi, op. cit., p. 183.

(111) Dépêche d'Ottavi à Hanotaux, 02.01.1895, cite par Brunet-Millon, op. cit., p. 214-215.

(112) Lettre du Consul de France à Zanzibar, L. Labosse, au Commandant de la Station navale de l'océan Indien, 29.04.1893, Archives de la Marine, Carton BB4, 1510.

(113) Dépêche d'Ottavi au ministre des Affaires étrangères, Archives des Affaires étrangères, NS Mascate, vol. 18, folio 52-58. Capitaine de Frégate d'Hespel au ministre de la Marine, 23.04.1901, Service historique de la Marine, BB4, 1338, doc. n* 2148. Xavier Berguin-Billecocq, Un Consul de France à Mascate en 1905, Paris, 1991, p. 11, 99, 119.

(114) Wasmi, op. cit., p. 196.

(115) Risso, op. cit., p. 142.

(116) Risso, ibid, p. 82 et note 42 p. 91.

(117) Wasmi, op. cit., p. 197.

(118) Wasmi, ibid, p. 185.

(119) Wasmi, ibid, p. 185.

(120) Wasmi, ibid, p. 184.

(١٢١) حول حكم محكمة لاهاي، أنظر:

Brunet-Millon, op. cit., p. 317-352 ; Kajare, op. cit., p. 215-235 ; Jacques Lafon, Boutres francisés de Sour. Aspects juridiques, Actes du séminaire France-Oman, op. cit., p. 30-38.

(122) Lettre de Vadala au ministre des Affaires étrangères, 08.07.1921, Archives des Affaires étrangères, Série E., Asie, golfe Persique, mer Rouge, 2 folios 115 et 116.

(123) Colette Le Cour-Grandmaison, Notes de présentation du Musée franco-omanais de Mascate.

(124) Dépêche de Jean Beguin-Billecocq, consul de France à Mascate au ministre des Affaires étrangères, n* 101 du 09.10.1905, arch. MAE, série D, cart. 18, dossier 3, n* 126.

125 Série de letters échangées entre le ministère des Affaires étrangères, le Ministère de l'Industrie et du Commerce, la Maison Parent et Leroy et son représentant à Mascate, M. Gogoyer, 1907-1908, Archives nationals, F 12 7265, citées dans l'Oman et la France, op. cit., p. 237, et Le Cour-Grandmaison, Notes de présentation du Musée franco-omanais de Mascate, 4, I.

(126) Pierre Loti, En passant à Mascate. Voyages 1872-1913, Robert Laffont, Paris, 1991, p. 869.

المترجم

العنوان الأصلي للمقال هو:

: (1735-1920) franco-omanaises relations de siècles Deux Oddos, Robert Pratique l'Ecole de IV Section la de concours le avec publié historique, Aperçu par 1876 en (fondée Historique Revue humaines, Sciences en Etudes Hautes des 83-123 pp. 1996, juillet-septembre 599, numéro Monde), Gabriel

العدد الأول

إبريل ٢٠٠٥م / ربيع الأول ١٤٢٦هـ

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير

على العنوان التالي: ص. ب ١٤٠٨٦ - الفيحاء ٧٢٨٥١ دولة الكويت

فاكس : ٥٣١٧٠٣٤

طبع هذا العدد على نفقة دارة الملك عبدالعزيز بالرياض

مع الشكر والتقدير